

تاريخ النسوية وتحولاتها عبر الزمن
(مصر نموذجًا)

The History of Feminism and its Transformations through Time
(Egypt as a Model)

هاني جرجس عياد

*دكتوراه علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة طنطا.

الملخص:

يسعى البحث الراهن إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: أولاً، الوقوف على وجهات النظر المختلفة في النظرية النسوية، التي حاولت أن ترصد مظاهر التفاوتات المختلفة بين الرجل والمرأة في المجتمعات البشرية. ثانياً، التعريف بالحركة النسوية في مصر من حيث تاريخها ومطالبها. ثالثاً، الكشف عن مدى تطبيق الحقوق الممنوحة للمرأة المصرية على مستوى الممارسة الفعلية، وأبرز التحديات التي واجهتها في سياقاتها الاجتماعية والسياسية. وتوصل البحث إلى عدة نتائج، منها: أولاً، أن التيارات النسوية متعددة الأفكار، تسعى للتغيير الاجتماعي والثقافي، وتغيير بناء العلاقات بين الجنسين، وصولاً إلى المساواة المطلقة كهدف استراتيجي. ثانياً، يوجد تواصل عبر أجيال الحركة النسوية المصرية من حيث المطالب المرفوعة وأدوات العمل النسوي، فكل موجة من موجات الحركة النسوية المصرية تحرص على الحفاظ على مكتسبات الأجيال السابقة والبناء عليها. خامساً، إن المرأة المصرية استطاعت الحصول على الكثير من الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما أنها أحرزت العديد من المكاسب السياسية التي ردت لها اعتبارها، ولكن ثمة فجوة نوعية كبيرة لصالح الرجال بشأن نسب تمثيل النساء والرجال في مواقع اتخاذ القرار، سواء في السلطات الثلاثة: (التنفيذية - القضائية - التشريعية)، ويرجع ذلك للثقافة الذكورية السائدة في المجتمع المصري التي تتسبب في تعرض النساء لأشكال مختلفة من التمييز والعنف في المجالين الخاص والعام.

The current study sought to achieve three main goals: First, to understand the different perspectives of feminist theory that attempted to monitor the manifestations of the various differences between men and women in society. Second, the definition of the feminist movement in Egypt in terms of its history and demands. Third, revealing the extent to which the rights granted to Egyptian women are adhered to in practice as well as the level of adherence in actual practice, and the most prominent challenges they faced in their social and political contexts.

This study reached several results, including: First: the diversity of feminist currents that seek social and cultural change, and change the building of gender relations, leading to absolute equality as a strategic goal. Second: there is communication across the generations of the Egyptian feminist movement in terms of raised demands and tools for feminist action. Every wave of the Egyptian feminist movement is keen to preserve and build on the gains of previous generations. Third: Egyptian women have managed to obtain many social, cultural and economic rights, and they have made many political gains that have been rehabilitated, but there is a large qualitative gap in favor of men regarding the proportions of representation of women and men in decision-making positions, whether in the three authorities: (Executive – Judicial – Legislative) This is due to the male culture that prevails in Egyptian society, which causes women to experience various forms of discrimination and violence in the private and public spheres.

المقدمة:

يعدُّ موضوع التفاوتات بين الجنسين من المواضيع التي شغلت تفكير العديد من النسويات، حيث تمت معالجته انطلاقاً من نظريات كل واحدة قدمت رؤيتها للتفاوتات انطلاقاً من تصورات وتفسيرات مختلفة، رغم اتفاقها على أن المرأة لا تحظى بنفس الوضع داخل المجتمع.

تقول الفيلسوفة الفرنسية سيمون دي بوفوار في كتابها (الجنس الآخر): «المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة» (سيمون دي بوفوار، ٢٠١٧: ٣٠٧). مما يعني أن ثمة خلطاً قائماً بين البعدين البيولوجي والاجتماعي في فهم المرأة وسلوك المجتمع تجاهها، وبناءً على هذا الخلط انطلقت النسوية بوصفها حركة لتحرير النساء من الصور النمطية المبنية على البعد البيولوجي، وبدأت معالم حقل معرفي جديد تتبلور، عنوانه الفكر النسوي.

تطورت الفكرة النسوية منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الآن تطوراً كبيراً، وتطورت مدارسها فأصبحت لها عدة مدارس. والنسوية ليست فلسفة فقط أو أيديولوجيا، بل إنها تتعدى ذلك للممارسة السياسية ثم الاجتماعية ثم وأكثر من هذا الممارسة الشخصية والذاتية، حيث تعبّر النسوية عن مجموعة من الأفكار والمبادئ تتبناها النساء حتى في تعاملهن مع أزواجهن. إن النسوية في أصولها هي حركة سياسية تهدف إلى غايات اجتماعية تتمثل في حقوق المرأة وإثبات ذاتها ودورها. والفكر النسوي، بشكل عام، «هو أنساق نظرية من المفاهيم والقضايا والتحليلات تصف وتفسّر أوضاع النساء وخبراتهم، وسبل تحسينها وتفعيلها، وكيفية الاستفادة المثلى منها. فهي إذن ممارسة تطبيقية واقعية ذات أهداف عينية، ولما تنامت أخيراً وبانت قادرة على التأطير النظري، تبلورت النظرية ونضجت، وظلت الرابطة قوية بين الفكر والواقع» (كلثم الغانم، ٢٠١٢: ١٢).

بدأت الحركة النسوية في الفكر الغربي في القرن التاسع عشر، وصيغ مصطلح النسوية لأول مرة في العام ١٨٩٥ ليعبر عن تيار ترفده اتجاهات عدة، ويتشعب إلى فروع عدة. وقد كان ظهورها بفضل جهود حركات المقاومة لتبعية النساء للرجال التي برزت في إنجلترا في القرن السابع عشر، ثم امتدت في كل من فرنسا والولايات المتحدة. وحدث في هذه الفترة تغييرات اقتصادية وسياسية كبيرة أدت إلى تغيير العلاقات التقليدية التي حدّدت المجتمع ما

قبل الصناعي. فتطورت الرأسمالية الصناعية في إنجلترا، وتبنت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأنظمة السياسية القائمة على أساس الديمقراطية التمثيلية، مما أدى إلى تغيير المعنى السياسي والاقتصادي للعائلة التي تبدلت أحوالها. وتمزق مركز المرأة التقليدي فيها. حيث فقدت النساء من الطبقات العليا نفوذهن السياسي مع انحدار العائلات الأرستقراطية وانبثاق الحكم الديمقراطي. وتقوّض الأساس الاقتصادي لنساء الطبقات الدنيا حين نقلت الحركة الصناعية أعمالهن التقليدية من البيت إلى المصنع (عصمت محمد حوسو، ٢٠٠٩: ٤٦-٤٧). ومع تناقص مساهمة النساء في الأسرة اقتصاديا من خلال أعمالهن التقليدية الفعّالة مثل: إنتاج الطعام، وحياسة النسيج، وصناعة الملابس، تزايد اعتمادهن، وخاصة غير العاملات منهن، على أزواجهن، فألغيت بالتالي قوتهن في الأسرة مقابل ازدياد قوة الرجال وهيمنتهم. مما أعطى الرجال قوة سياسية واقتصادية واجتماعية في المجتمع، وتسبب في تناقص حقوق المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي أدى إلى تهميشها، ووضعها بمرتبة متدنية عن مرتبة الرجال. وأخيرا ظهرت في تلك الفترة أصوات النساء اللواتي طالبن بحقوقهن المسلوقة وحشد التأييد لمطالبهن. (خديجة العريزي، ٢٠٠٥: ١٨-١٩). وتبلورت هذه المطالب فيما بعد وتطورت الحركة النسوية بموجاتها الثلاث.

إن الفكر النسوي الغربي، قد تطور، وطور معه الأسس الفلسفية لفكر غربي في سياق التغيّر البيئي في المجتمعات الغربية، وأثر على مكانة النساء مع تغيّر البنى الاقتصادية وما يتعلق بها من بنى اجتماعية وثقافية. وظهر ذلك من خلال الموجات النسوية المختلفة، التي أعلنت جميعها أن المرأة تتعرض لاضطهاد وتمييز، وانصبت مطالباتها على تحسين واقع المرأة، والحصول على حقوق التعليم والعمل والمشاركة السياسية. ومع تطور الموجات النسوية، تطور الخطاب والمطالبات لتتجاوز الخطابات التقليدية، حتى ثمانينيات القرن العشرين، حيث ظهر ما سُمّي بتيار ما بعد النسوية، الذي اختلف عن الموجات السابقة برفضه الخطاب النسوي التقليدي، واعتبر أن فكرة المساواة ذكورية، وأن الأنوثة ليست نقيضا للذكورة، وطالب بضرورة الحفاظ على الهوية الأنثوية.

وصلت معالم الفكر النسوي الغربي إلى العالم العربي، فتأثر به الفكر العربي حيث أدرك مفكروه أن فارقا حضاريا يفصل بين الشرق والغرب يتطلب التأمل والبحث، وبدأت الأسئلة تُطرح حول أوضاع النساء، وعلاقة المرأة بالنهضة مع رفاة الطهطاوي، ومحمد عبده، وبطرس البستاني، وزينب فواز، وسلامة موسى، وقاسم أمين، والظاهر الحداد، وغيرهم،

بوصفهم أصحاب مشروع إصلاح وتجديدي. وتفاوتت خطاباتهم بين مؤيد للاجتهاد والتأويل، وبين مطالب للتماهي الكامل مع الحضارة الغربية، فنشطت الحركة الفكرية، وازدهرت، وطرحت القضايا النسوية للمناقشة والتداول. (يمنى طريف الخولي، ٢٠١٨: ٢٥-٢٦).

ويمكن النظر إلى تاريخ الحركة النسوية المصرية باعتباره نضالاً متواصلًا في سبيل العدالة والمساواة في المجالين العام والخاص، وهو نضال يتسم بوضوح الرؤية والصوت وخاصة خلال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. ونحن إذ نتحدث عن الحركة النسوية كحراك منظم يتم في المجال العام ضد السلطة المهيمنة، فلا يفوتنا أن نعود إلى أولى المظاهرات النسائية المصرية الكبرى التي قامت يوم ١٦ مارس ١٩١٩ في إطار كفاح الشعب المصري ضد الاستعمار البريطاني في ظل ثورة ١٩١٩، وهي المظاهرة التي لم يقتصر التأريخ لها على مصادر التاريخ المصري الرسمي، وإنما نجدها أيضًا موثقة في الصحف التي كانت تصدر حينذاك، بل وفي قصيدة حافظ إبراهيم، يصف فيها مسيرة النساء المصريات والمواجهات العنيفة التي واجهتها من قبل قوات الشرطة، مما أدى إلى سقوط أول شهيدة مصرية لثورة ١٩١٩، وهي حميدة خليل، وإصابة العديد من المشاركات (هالة كمال، ٢٠١٦: ٦).

لقد خسرت البشرية طويلاً من هذا الإهدار الجائر لحقوق المرأة ولدورها الحضاري، خصوصاً أنه ارتد في صورة بخر وإهدار والخط من شأن قدرات وملكات وخبرات نفسية وشعورية، فقط لأنها أنثوية أو خاصة بالمرأة، ولئن عملت النسوية في موجتها الأولى في القرن التاسع عشر على نيل حقوق المرأة، فإن النسوية الجديدة تعمل الآن على إبراز وتفعيل مثل هذه الخبرات الأنثوية، زاعمةً أن هذا قادر على الإسهام في علاج أدواء مزمنة تعاني منها الحضارة المعاصرة وممارساتها العلمية، بسبب من المركزية الذكورية التي سادت وانفرادها بالفعل الحضاري.

إن النسوية اتجهت نحو مراحل وطيف عريض ومتغيرات وبدائل شتى، وهي، ككل الاتجاهات الفكرية الكبرى، إطار عام يضم فروعاً عديدة وروافد شتى، أوجه الاختلاف بينها كثيرة، لكنها تتفق جميعها على ضرورة تحرير المرأة من قهرها، وإقرار المساواة بينها وبين الرجل.

وفي ضوء ذلك كله، يهدف البحث الراهن إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: أولاً، الوقوف على وجهات النظر المختلفة في النظرية النسوية، التي حاولت أن ترصد مظاهر

التفاوتات بين الرجل والمرأة في ضوء المحددات النظرية التي تتطوي عليها، وفي ضوء ما تقدمه من رؤى تساعد على تفسير وتحليل الأوضاع الاجتماعية المقيدة لها والداعمة لاستغلالها. ثانياً، التعريف بالحركة النسوية في مصر وقراءة لتاريخها، متتبعة أشكال العمل النسوي والمطالب التي رفعتها النسويات المصريات على مدار القرن العشرين ومطلع القرن الحالي، وإنجازاتها، والتحديات التي واجهتها في سياقاتها الاجتماعية والسياسية. ثالثاً، استعراض بعض المؤشرات والإحصاءات والحقائق والأرقام عن الأوضاع الحالية للمرأة المصرية، ومدى مشاركتها في الحياة العامة. ويتم ذلك من خلال عدة محاور رئيسية، هي: التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية.

القسم الأول: النظرية النسوية ودراسة أشكال التمييز ضد النساء

أولاً: مفهوم النسوية

طرح مفهوم النسوية Feminism لأول مرة في مؤتمر النساء العالمي الأول الذي عُقد في باريس عام ١٨٩٢، وعُرف المفهوم حينذاك على أنه: «الإيمان بالمرأة، وتأييد حقوقها، وسيادة نفوذها». أما معجم أوكسفورد Oxford فقد عرّفه على أنه: «آراء ومبادئ مؤيدي إنجازات المرأة ومطالبها». بينما معجم Hachette فيعرّفه بأنه: «منظومة فكرية، أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن». في حين أن معجم ويبستر Webster يعرّف النسوية بأنها: «النظرية التي تتادي بمساواة الجنسين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه» (لينا جزراوي، ٢٠١٨: ٥٨). وعرّفتها سارة جامبل في كتابها (النسوية وما بعد النسوية) بأنها: «حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كامرأة، قبل تغيير الظروف القائمة، وما تتعرض له النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم، والتشارك في السلطة السياسية والمدنية» (سارة جامبل، ٢٠٠٢: ٢٢). بينما الكاتبة الكندية ليز تويان فتعرّف النسوية بأنها: «انتزاع وعي فردي في البداية، ومن ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية، والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة» (ميه الرحبي، ٢٠١٤: ١٤).

وربما تعرّف على أنها: «حركة تسعى إلى إعادة تنظيم العالم على أساس المساواة بين الجنسين (ذكر/أنثى)، في جميع العلاقات الإنسانية، إنها حركة ترفض كل تمييز بين الأفراد

على أساس الجنس، وتلغي جميع الامتيازات والأعباء الجنسية، وتسعى جاهدة لإقامة اعتراف بالإنسانية المشتركة للمرأة والرجل باعتبارها أساس القانون والعرف» (ويندي كيه كولمار وفرانسيس بارتكوفيسكي، ٢٠١٠: ١٨). وتعني النسوية أيضا: «كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة واستجواب أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنيات الاجتماعية الذي يجعل الرجل هو المركز، هو الإنسان، والمرأة جنسا ثانيا أو آخر، في منزلة أدنى، فنُقِرص عليها حدود وقيود، وتُمنع عنها إمكانات للنماء والعطاء فقط لأنها امرأة. ومن ناحية أخرى، تُبَخس خبرات وسمات فقط لأنها أنثوية. لتبدو الحضارة في شتى مناحيها إنجازا ذكوريا خالصا، يؤكد ويوطد سلطة الرجل وتبعية أو هامشية المرأة» (ليندا جين شيفرد، ٢٠٠٤: ١٣).

هي إذن حركة اجتماعية وسياسية تتبنى قضية النساء في المجتمع من منطلق القناعة بوجود خلل في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية بين الرجال والنساء، وتقوم على الوعي والفعل. وتتشكل الحركة النسوية من الأفراد والمجموعات والمنظمات التي تشترك في الموقف والهدف، وتعبّر عن ذلك بالفكر والعمل.

وكتجاه عام، فإن المصطلح يشير إلى التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكلٍ منهما تأثيرا بالقيم السائدة. وفي هذا السياق، تتطلب عملية استجلاء مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي التمييز بينه وبين مفهوم الجنس أو النوع البيولوجي، فبينما يقتصر مصطلح الجنس على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، ويتسم بالتالي بالجبرية والاستاتيكية، كون الفروق الجسدية بين الرجل والمرأة فروقا ثابتة وأبدية، نجد أن مصطلح الجندر مفهوم دينامي، حيث تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تفاوتا كبيرا بين ثقافة وأخرى، ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى في إطار الثقافة نفسها. فالعرق، والطبقة الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والعمر، عوامل تؤثر على ما يعتبر مناسباً للنساء من أعمال. (بحري دلال، ٢٠١٤: ٧١). إن طرح مفهوم الجندر كبديل لمفهوم الجنس يهدف إلى التأكيد على أن جميع ما يفعله الرجال والنساء، وكل ما هو متوقع منهم، فيما عدا وظائفهم الجسدية المتميزة جنسيا، يمكن أن يتغير بمرور الزمن، وتبعا للعوامل الاجتماعية والثقافية المتنوعة.

تتمحور معظم نقاشات الحركة النسوية حول مفهوم الدور الاجتماعي، فتعمل على نقده أو التأريخ له أو إعادة بنائه، وبالنظر إلى مركزية هذا المفهوم بالنسبة إلى الحركة، عادة ما

يدور نقدها كذلك في فلكه، وهو النقد الذي أدى إلى انتقال الحركة من موجة إلى موجة، وربما يؤدي إلى انتقالها لشيء جديد في المستقبل كذلك.

من كل ما سبق، فإن النسوية هي مجموعة من التصورات الفكرية والفلسفية التي تسعى لفهم جذور وأسباب التفرقة بين الرجال والنساء، وذلك بهدف تحسين أوضاع النساء، وزيادة فرصهن في كافة المجالات. إن النسوية ليست فقط أفكارا نظرية وتصورات فكرية مؤسسة في الفراغ، بل هي تقوم على حقائق وإحصائيات حول أوضاع النساء في العالم، وترصد التمييز الواقع عليهن سواء من حيث توزيع الثروة أو المناصب أو الفرص وأحيانا حتى احتياجات الحياة الأساسية من مأكّل وتعليم ومسكن وغيره. النسوية هي إذن وعي مؤسس على حقائق مادية، وليست مجرد هوية.

ثانيا: الموجات النسوية الثلاث (نبذة تاريخية)

مرت الحركة النسوية في العالم بمراحل عدة، يصعب اختصارها في هذه العجالة، لكن هذا لا يمنع من القول إنها شهدت ثلاث موجات/ منعطفات كبيرات منذ أن بدأت مجرد حركة مناهضة للظلم الاجتماعي، وباحثة عن تحقيق حقوق المرأة في العمل والحصول على أجر مساوٍ للرجل والمشاركة في الحياة السياسية، وإلى أن أصبحت نظرية اجتماعية ثقافية متماسكة لها منظرّاتها ومنظّروها أيضا. في الممارسة العملية حققت المرأة الكثير مما طالبت به، لكن خلف هذا النجاح ثمة فكر، ونظرية، وممارسة نقدية وسوسيولوجية كانت هي المرجع الفكري الذي تستند إليه الحركات النسوية ومؤسساتها، لا سيما في أوروبا. ومثل كل نظرية، شهدت الحركة النسوية على الصعيد الفكري تغييرات كثيرة يمكن تسميتها موجات كبيرة.

الموجة النسوية الأولى:

ارتبطت النسوية المبكرة ارتباطا مباشرا بصدور كتاب (دفاع عن حقوق المرأة) عام 1792 للكاتبة البريطانية النسوية ماري ولستونكرافت. يعتبر الكتاب من أوائل الكتب الفكرية النسوية في العالم، وأبرز كتب مدرسة النسوية الليبرالية. ينقسم الكتاب لثلاثة عشر فصلا، تتناول فيه ولستونكرافت حقوق المرأة، وتركز على أهمية تعليم المرأة واحترامها ومعاملتها كإنسان عاقل، وليس ككائن عاطفي. كتبت ولستونكرافت الكتاب كرد على بعض فلاسفة القرن الثامن عشر، الذين نادوا بعدم أحقية المرأة في التعليم. وكان من بينهم شارل موريس تاليران، الذي كتب تقريرا للجمعية القومية الفرنسية، يقول فيه إن المرأة لا يجب عليها تلقي أي تعليم، سوى

هذا الذي يساعدها على تأدية دورها في المنزل. في كتابها، أكدت ولستونكرافت على ضرورة تعليم المرأة، فهي جزء أساسي في هذا المجتمع. وأضافت أن تعليم المرأة يساعدها على تربية أطفالها وأن تصبح رفيقة جيدة لزوجها، وليس فقط زوجة تابعة له. ومع أن ولستونكرافت لم تستخدم مصطلح الأدوار الجندرية إلا أنها رفضت الفكرة التي تقول إن المرأة بطبيعتها غير عقلانية وعاطفية لا تهتم سوى بالمتع، وأشارت إلى أنه يتم التعامل مع النساء كما لو أنهن دمي، وبالنتيجة تنمو شخصياتهن بهذا النمط وتتركز اهتماماتهن في أشياء تافهة. وأضافت أنه إذا تم التعامل مع الرجال بنفس الطريقة، فستشكل شخصياتهم واهتماماتهم على نفس النمط. وأكدت ولستونكرافت على ضرورة احترام المجتمع للمرأة ومعاملتها ككائن بشري عاقل له حقوقه الإنسانية، وليس كشيء عاطفي يمكن امتلاكه وبيعه من خلال مؤسسة الزواج. (ماري ولستونكرافت، ٢٠١٥). مع أن ولستونكرافت نادى بالمساواة الجندرية في بعض الجوانب، مثل الجانب الأخلاقي، إلا أنها لم تعلن صراحة أن النساء والرجال متساوون على كافة المستويات، كما أنها دعت لتعليم المرأة لتكون رفيقة وأماً جيدة، متجاهلة الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة.

كانت الغاية النهائية للنسوية في موجتها الأولى هي نيل المرأة بعضاً من الحقوق العامة التي يتمتع بها الرجل، لذلك دأبت على تأكيد المساواة بين الجنسين، وأن الفوارق النوعية للمرأة هامشية لا تجعلها أقل، ولا تحول دون تلقّيها العلم وممارستها العمل والحياة السياسية والتصرف في أموالها مثل الرجل. أي عملت على الاقتراب بالمرأة من النموذج الذكوري السائد كنموذج حضاري للإنسان، وسارت في مسار التحجيم والطمس للخصائص الأنثوية المميزة، وكان هذا هو السبيل الأوحى لفك إسهام المرأة.

احتدم الجدل في طيات هذه الموجة، ووصل صدها إلى المشرق العربي على يد الرواد أمثال: رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين ونظيرة زين الدين وهدى شعراوي ... إلخ، وجرى العمل، ومازال، على صياغة التصور الإسلامي لتحرير المرأة العربية. على العموم أخذت الحرب العالمية الأولى في خنادقها الرجال من أنحاء أوروبا، واضطرت المرأة إلى النزول إلى مواقع العمل التي خلت منهم، وأدته على أكمل وجه، فيما يمكن اعتباره حسماً للجدل في الفكر الغربي، وظفرت المرأة بحقوق المواطنة في إنجلترا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ... إلخ، وبدأ الطريق ممهداً لكي تتألف في البقاع الأخرى. وارتفع حق تعليم المرأة كمثل أعلى في أنحاء شتى في العالم بدرجات متفاوتة. (ليندا جين شيفرد، ٢٠٠٤: ١٤).

هذه الموجة النسوية الأولى في الفكر الغربي حركة اجتماعية سياسية أولاً وأخيراً، غير ذات مضامين فكرية أو أطروحات فلسفية تتجاوز المطالبة بتلك الحقوق. ومع العام ١٩٢٠ كانت قد حققت كثيراً من أهدافها. ودخلت النسوية في مرحلة كمون وهدوء نسبي، خصوصاً أن العالم الغربي كان منشغلاً آنذاك بيوادر الحرب العالمية الثانية المقبلة ثم عواقبها، وبواجه الكفاح الباسل ضد الاستعمار الممهّد لحركات التحرر القومي في العالم الثالث.

الموجة النسوية الثانية:

أما الموجة الثانية فقد بدأت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وفيها انتقلت الحركات النسوية من الكفاح الميداني إلى الاهتمام ببناء النظرية النسوية التي تركز على تفكيك الثقافة البطريركية ونقدها، وهنا تحضر سيمون دي بوفوار كرمز لهذه المرحلة بكتابتها (الجنس الآخر) الذي اعتُبر عمدة المؤلفات الخاصة بالحركات النسوية في هذه الفترة.

اختلفت الموجة النسوية الثانية عن سابقتها في جوانب هامة منها: أن الموجة الأولى اقتصرَت على النضال المطلبي سعياً وراء تحقيق هدفها في إنجاز مبدأ الحقوق المتساوية، بما في ذلك حق الاقتراع، وحق الملكية، وحق المواطنة الكاملة. أما الموجة الثانية فقد نقلت الاهتمام من الجوانب المطلبيّة إلى المفاهيم النظرية لتفسير أسباب اضطهاد المرأة، فحفّزت بذلك ظهور مؤلفات وتنظيرات في كتب ودوريات عديدة في مجال الأنثروبولوجيا والإنسانيات؛ ومنها علم الاجتماع (الذي لم يعر اهتماماً لموضوع المرأة في دراساته الكلاسيكية)، قبل أن تصبح دراسات المرأة حقيقة واقعة في العلوم الاجتماعية بفضل الموجة الثانية من النسوية. بدأ أحدثت هذه الموجة ثورة في المفاهيم، مقترحة إعادة النظر في الجذر الذكوري لمناهج المعرفة، ساعدها في ذلك تأثرها بالظرف السياسي الذي ميّز ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حيث عارضت نسويات الموجة الثانية حرب فيتنام، وشاركن في حركة الحقوق المدنية. (سلوى العمدة، ٢٠١٤: ٣٩).

ركزت هذه الموجة اهتمامها على تحرير المرأة من قمع المضامين الاجتماعية والثقافية للنظام الأبوي المهيمن، فسَلّطت الضوء على ماهية الجسد الأنثوي، بما يمثله من معانٍ ترتبط بحقيقة أن الاختلاف البيولوجي بين المرأة والرجل، استُغل لإسباغ نوع من التمييز الاجتماعي والثقافي لأدوار الجنسين، وهو جذر التمييز ضد المرأة على أساس النوع البيولوجي. في كتابها (الجنس الآخر) كتبت سيمون دي بوفوار عبارتها الشهيرة: «المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة». هذه العبارة المفعمة بالمعاني المكثفة، حفّزت على ظهور فكر

جديد حول طريقة النظر للاختلاف الجندي من حيث المكانة، والدور الاجتماعي المُعطى لكل من المرأة والرجل. من هنا تركزت المعركة الأساسية للموجة النسوية الثانية على الأبعاد الأيديولوجية وراء تهميش المرأة ودورها، إذ كيف يمكن تحقيق المساواة، واللامساواة قائمة في توليفة البناء الأيديولوجي، والاجتماعي، والثقافي، واللغوي، وجميعها يحدد مسبقا مكانة ودورا مختلفين للمرأة والرجل. (بسام حسن المسلماني، ٢٠١٤).

ظهر مفهوم الجندر في الموجة الثانية من أعمال منظري ومنظرات الحركة النسوية خلال تحليلهن للعلاقات الاجتماعية، وبحثهن عن أسباب هيمنة الذكور على الإناث. فكانت تلك النسويات يؤمنن بأن الجنس طبيعة بيولوجية ثابتة في البيئة الوراثية. أما الجندر فهو ليس طبيعة بيولوجية، وإنما نتيجة لسيرورة اجتماعية تحدد الأدوار والسمات بطرق مختلفة باختلاف الثقافة. ففي هذه المرحلة انتقد فلاسفة الحركات النسوية، التشريعات القانونية المجحفة بحق النساء. وقد أدى استخدام مفهوم الجندر إلى انبثاق نوعين من التنظير: الأول يقول بوجود ماهية ثابتة لكل جنس، وبتأثير العوامل البيولوجية على الطبيعة البشرية، ويمثل هذا الاتجاه كل من: (ماري دالي، سوزان جريفن، مارلين فراي وغيرهن). والثاني يرفض وجود ماهية ثابتة، ويؤكد تأثير العوامل الاجتماعية على الإنسان، ويمثله كل من: (جوليت ميتشيل، ساندر بارتي، بيتي فرايدن، كيت ميايت وغيرهن). وقد غالى كل اتجاه في تقديره تأثير عامل واحد على سلوك الفرد، فالاعتقاد بحتمية بيولوجية أدى إلى المغالاة في تعظيم الصفات الأنثوية، وفي تقدير أهمية جسم المرأة، إلى درجة اختزال المرأة في حدود الجسد، واختزال الجسد في حدود بعده الجنسي. والثاني بالغ في تقدير العامل الاجتماعي، وفي تفسير الفروق الطبيعية، والنفسية، والفيزيولوجية، والبيولوجية بين الجنسين بالاختلافات الاجتماعية والسياسية. وكانت تُسمى الموجة الثانية بالنسوية الجديدة، لأنها اكتسبت نضجا فكريا، فكانت تهدف إلى البحث عن إطار نظري أعمق وأشمل من مجرد المطالبة بالمساواة مع الرجال، وطبقا للنموذج الذكوري السائد للإنسان الرجل. ففي هذه الموجة تم التأكيد على ضرورة إعادة اكتشاف النساء لأنفسهن كنساء، ومن ثم صياغة نظرية عن الهوية النسوية أي الأنثوية، وتحولاتها الممكنة. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل التطور المعرفي، وتطور مناهج البحث، والنساء الأكاديميات القادرات على إخراج بحوث متعمقة في ذلك. واكتسب مصطلح النسوية خلال هذه الموجة طابعا أكاديميا، سواء في داخل مجال الدراسات النسوية، أو غيرها من المجالات.

وبعد ما حققت الموجة الثانية من الحركة النسوية الغربية بعضا من مطالبها، بدأ استخدام مفهوم الجندر، فأصبح الحديث عن الجنسين بدلا من الحديث عن المرأة وحقوقها. وفي هذه المرحلة لعبت مقولة الجندر دورا مهما في التحليل والنقد النسوي.

الموجة النسوية الثالثة:

أما الموجة الثالثة فبدأت منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وهي مستمرة إلى اليوم. وتركز اهتمامها بشكل خاص على طرح مسألة الاختلاف بين الجنسين، والهوية الأنثوية، وتمثلها حاليا المحللة النفسية والفيلسوفة لوس إريجاراي.

وإذا ما تجاوزنا المرحلة الأولى التي كانت نضالية وسياسية أكثر مما هي تنظيرية، فإن مجمل تاريخ الحركات النسوية يكمن في الانتقال من مرحلة محو الاختلافات بين الرجل والمرأة طبقا لمبدأ المساواة العام، حيث كانت الرغبة في دفع المرأة إلى الفضاء العمومي وفرض ذاتها في ميدان الفعل والعمل، تقتضي بالضرورة تجاوز القول باختلاف الجنسين إلى مرحلة الاعتراف بالاختلاف الجذري الموجود بين النوعين والدفاع عنه.

كانت سيمون دي بوفوار تعتقد أن الوضع البشري واحد بالنسبة للجميع ذكرا كان أو أنثى، وكانت تدافع عن ضرورة تجاوز الاختلافات التي لم يصنعها سوى السياق الثقافي والتاريخي، وهذا هو ما تدل عليه المقولة الشهيرة: «المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة». أما اليوم فإن المقاربات الجديدة تميل أكثر إلى الاعتراف بالنوع، وإلى إبراز مفهوم الأنوثة كهوية ضرورية للنسوية، وكما ترى إريجاراي فإن فكرة المساواة ذاتها هي فكرة ذكورية، لأنها تعني بكل وضوح أن المرأة ينقصها شيء يمتلكه الرجل، وأن من حقها الحصول عليه لأنها تستحقه. وبالتالي فإن هذه المساواة تتم تسويتها ضمن المنظور الذكوري، أي ضمن الشروط والمقاييس التي يفرضها الرجل. فترى إريجاراي أن المرأة عليها أن تضع رهانها من أجل أن تصير امرأة، فالأمر يتعلق ببناء الذات، وتأسيسها في هذا الاتجاه، تقول: «أنا أولد امرأة، لكن يجب عليّ مع ذلك أن أصبح هذه المرأة التي أكونها بالطبيعة». (الفاهم محمد، ٢٠١٥). وكيفما كان الحال نستطيع أن نقول إن المساواة لا تعني أن يلتحق الرجل بالمرأة، أو المرأة بالرجل، بل أن يتمكن كلٌّ منهما من أن يكون ذاته وأن يفرض ما يخصّه وأن يتم الاعتراف به من طرف الآخر على أنه آخر غير قابل للاختزال في هوية واحدة أو تطابق واحد.

كان المنطق الأساسي الذي تأسست عليه الموجة الثالثة، نقد الموجتين الأوليين باعتبارهما ذكوريّتي التوجه، إذ هدفت الحركة النسوية قبل الموجة الثالثة، إلى توسيع حقوق النساء لمساواتهن بالرجال، لكن الحركة كانت تعترف في هذا النشاط بتفوق نمط الحياة الذكوري ومعياريته، كما لو كان تحرير النساء يتمثل في تحويلهن إلى رجال، على النقيض من ذلك، بذلت الموجة الثالثة جهداً كبيراً في الاحتفاء بتجارب النساء كما يعشنها فعلاً، وتمكينهن من الفخر بجنسهن ومشاعرهن وخبراتهم باعتبارهن نساء.

تميزت حركة ما بعد النسوية أو الموجة الثالثة من الحركة النسوية، بتأثير فلاسفة الحركات النسوية، بآراء فلاسفة ما بعد الحداثة من مثل فوكو ودريدا، حيث شكل نقد هؤلاء الفلاسفة لمفهوم العقلانية، ولمركزية العقل، وللتعريف الواحد للحقيقة، حلقة الوصل بين الفكر النسوي، وفكر ما بعد الحداثة. وحفّزت آراء فوكو المفكرات على تقديم المذهب النسوي على أنه علم مواجهة يتحدى حصر الإنسانية بالذكر والتعريف الجندي للذكورة. ووجدت بعض المفكرات في آراء دريدا التي تحمل فكراً نسوياً وموضوعات تتعلق بالنساء عناصر مناسبة لبناء النظرية النسوية. وتعتبر ما بعد النسوية أحدث حلقة من حلقات التنوع في ملامح الفكر النسوي الذي يتسم بالتحول والتغيير المستمرين. وتسير هذه الحركة على النهج النظري للموجة النسوية الثانية في دراسة العلاقات المثمرة عن مرحلة ما بعد الحداثة، بقصد الجمع بين مختلف طرق صياغة، وتشكيل شخصية ودور المرأة في أي مجتمع. (عصمت محمد حوسو، ٢٠٠٩: ٥٢).

عمل الجيل الثالث على نقد منظومة التضاد الثنائية، وبنية التفكير البطريركي التي تقوم على التعارض والتراتب، وليس على الندية والاختلاف والتنوع والتلون. هكذا نلاحظ استخدام النسوية المعاصرة استراتيجيات تفكيكية لكي تزعزع استقرار النظام الثنائي الكامن في ثنائية الذكر/ المؤنث، وتخلخل الهياكل الأساسية التي تقوم عليها هذه الثنائية، منعا للتمييز بينهما، ذلك يتيح للرجال والنساء المشاركة في التوصل إلى طرق جديدة لصياغة الذات المعاصرة.

إن تعبير ما بعد النسوية قد جاء ليقول بأن المرأة هي قضية مجتمع، وأن حقوقها ليست معزولة عن حقوق المجتمع ككل، فتتأثر ما بعد النسوية رد على بعض أفكار الموجات النسوية السابقة، التي جعلت من الرجل المنتهك الوحيد لحقوق المرأة، واعتباره الخصم والغريم الذي يجب انتزاع الحقوق منه، حيث حلت مصطلحات جديدة فيما بعد النسوية،

مثل: العدالة الاجتماعية، وحقوق الفرد، وتحرر المجتمع، فحقوق المرأة هي حقوق البشر كافة.

النسوية الإلكترونية (مواقع التواصل الاجتماعي وخلق مناخ نسوي جديد):

أما حديثاً جداً، فقد بدأت الموجة الرابعة، التي مازالت الأدبيات حولها قليلة لأنها لم تتبلور بعد، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمواقع التواصل الاجتماعي. ويربط كثيرات من الناشطات بداية ظهور الموجة الرابعة بحملة «#أنا_أيضاً» أو «#Me_too» خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠١٧ لإدانة واستنكار الاعتداء والتحرش الجنسي، وتلجأ إلى منصات التواصل الاجتماعي كوسيط أساسي للتعبير. يعزّز تيار النسوية الإلكترونية، العلاقة بين المرأة والتكنولوجيا، بهدف البحث وفك شفرات والهيمنة والسيطرة على الثقافة التكنولوجية، مستغلات بذلك القدرة التجريبية والإمكانات التي يقدمها الفضاء الإلكتروني لخلق تشكيلات اجتماعية وهويات أخرى، مع إعطاء طابع آخر مختلف للنشاط السياسي.

قبل ظهور النسوية الإلكترونية، كانت الدراسات النسوية تهتم بدراسة التكنولوجيا وتأثيراتها في الحياة الاجتماعية والثقافية، وتنظر للتكنولوجيا على اعتبار أنها تعبر عن الثقافة الذكورية، حيث يجيد الرجال استخدامها والتعامل معها، والاهتمام بها أكثر من النساء، ومن ثم كان يُنظر إليها على أنها منتج ذكوري. ونتيجة لذلك طالبت أكاديميات نسويات من أمثال جودي واكجمان، بضرورة أن تصبح المرأة أكثر نشاطاً في المجالات التكنولوجية، وأن يتم إعادة صياغة الثقافة التكنولوجية في إطار النوع الاجتماعي. (Consalvo, Mia, 2012:1-2).

وممن اهتم بتوجيه النسويات لضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا، الأكاديمية النسوية الاشتراكية دونا هارواي، من خلال مقالها (بيان سايبورج)، وتستخدم هارواي نظرية السايبورج (اندماج الإنسان والآلة) لنقد الأفكار التقليدية للنسوية، وخاصة تأكيدها على الهوية. وتسعى من خلال هذه النظرية إلى الانتقال إلى ما وراء الثنائية (الذكر/ الأنثى)، فمن خلال تحدى الهويات المفردة، يمكن العمل على احتواء النساء والفئات المهمشة الأخرى. ووفق هارواي، فإن النساء بحاجة لأن يصبحن أكثر كفاءة من الناحية التكنولوجية، وأكثر قدرة على التعامل مع المعلوماتية للهيمنة، وتحدي الأنظمة. (فرناردو ريفيلو لاروتا: ٢٠١٥).

انطلاقاً من هذه البدايات، كان اهتمام النسويات بالفضاء الإلكتروني، ومما يدفع لمزيد من الاهتمام النسوي بالإنترنت كأماكن للمرأة لكي تشارك في أشكال جديدة من العمل، التحرر من القيود والحريات التي يوفرها الإنترنت. ومن ثم يطالبن باغتنام الفرصة للنهوض

بأنفسهن، وتحدي السلطة الذكورية. ومن ثم كان الاهتمام بإنشاء مواقع على الشبكة العنكبوتية، وتكوين المجموعات الحوارية وغيرها من الأدوات التي يوفرها الإنترنت.

ثالثا: اتجاهات فكرية في النظرية النسوية

توجد العديد من النظريات النسوية المختلفة التي حاولت أن ترصد مظاهر التفاوتات المختلفة بين الرجل والمرأة في المجتمعات البشرية، وبشكل خاص أوضاع المرأة في الغرب. واللافت للنظر أن معظم هذه النظريات ظهرت في العالم الغربي منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، وبمعنى آخر إن هذه النظريات ارتبطت بالأساس بالسياقات الغربية ودرجة التطور الذي وصلت إليه مجتمعاتها. وتتسم هذه النظريات بشكل عام بمحاولة تشخيص أوجه التفاوت التي تواجه المرأة، وبشكل خاص في مجال العمل، بالرغم من الفرص الهائلة التي حصلت عليها في مختلف المجالات بما في ذلك المجالات التي لم يكن من المتصور أن تلتحق بها. وما تهدف إليه هذه النظريات هو التركيز على أوضاع المرأة وجعلها في الواجهة من المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات البشرية، بحيث لا يتم التعامل معها كقضية فرعية ضمن النظريات الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها تكتسب الاهتمام الذي يليق بمكانة المرأة في المجتمعات الإنسانية.

النسوية الليبرالية:

تعتبر النسوية الليبرالية نمطا فردانيا من النظرية النسوية، وتركز على قدرة النساء على صون مساواتهن من خلال أفعالهن وخياراتهن الخاصة، وتؤكد على جعل الحقوق القانونية والسياسية للنساء متساوية مع الرجال، ويناقش النسويون الليبراليون والنسويات الليبراليات اعتقاد المجتمع الخاطئ بأن النساء يمتلكن بالطبيعة إمكانات فكرية وجسدية أقل من الرجال، وبالتالي ميل هذا المجتمع للتمييز ضدهن في المجالات الأكاديمية والنقاشية وسوق العمل، كما يعتقد مؤيدو ومؤيدات النسوية الليبرالية أن تبعية الأنثى متجذرة في مجموعة من القيود القانونية والعرفية التي تعيق دخول المرأة لما يُسمى العالم العام والنجاح فيه، ويسعون للمساواة بين الجنسين من خلال الإصلاح القانوني والسياسي.

(Wikipedia The Free Encyclopedia, Liberal Feminism).

تنتقد النظرية الليبرالية التفاوتات القائمة على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة. وترى هذه النظرية أن الاختلافات بينهما ليست كبيرة بما يستدعي تأسيس اختلافات في الحقوق الخاصة بهما، ومن ثم تكريس أنماط من التفاوتات المجحفة للمرأة مقارنة بما يحصل عليه

الرجل مجتمعيًا. وتدحض هذه النظرية الاختلافات القائمة على الجنس بين الرجل والمرأة، مؤكدة أن الترويج لتلك الاختلافات هو ما ينتج التفاوتات الاجتماعية فيما بينهما، ويساعد في القبول الاجتماعي لها. ومن منطلق رفض هذه النظرية اعتماد الفروق الجنسية بين الرجل والمرأة فإنها تدعو للتخلص من كافة أشكال التمييز الاجتماعي بين الرجل والمرأة، وبشكل خاص في مجالي التعليم والعمل.

اعتمدت السياسات الليبرالية النسوية على حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة التي ارتكزت في عملها على التشريعات المناوئة للتمييز وبرامج العمل الإيجابي لمواجهة التفاوتات القائمة على النوع، وبشكل خاص تلك المستشرية في سوق العمل والتعليم. كما أن العديد من القضايا المحورية التي ظهرت من خلال الحركة النسوية في سبعينيات القرن الماضي مثل تعديل الحقوق المتساوية تأثرت بدرجة كبيرة بالليبرالية النسوية. ويعني ذلك أن النظرية الليبرالية النسوية لم تتفصل عن حركة المجتمع المدني في الولايات المتحدة التي بدأت في ستينيات القرن الماضي وارتكزت بدرجة كبيرة على رفض التمييز العنصري ضد السود والمطالبة بإجراءات تشريعية تدعم المساواة في سوق العمل والتعليم، وهو ما أدى لظهور برامج العمل الإيجابية التي تمنح السود نصيباً أعلى في سوق العمل والتعليم وغيرهما من الحقوق المدنية الأخرى تعويضاً لهم عما واجهوه من تمييز في فترات تاريخية سابقة. فلم يكن من الممكن ولا من الطبيعي أن تتفصل حركات المرأة التي ظهرت في سبعينيات القرن الماضي عن السياق القائم على نبذ التمييز العنصري ضد السود والاستفادة من توجهاته بشكل عام. لقد مثلت حركة السود مهاداً طبيعياً تحركت من خلاله الحركة النسوية للكفاح ضد التمييز القائم على النوع، ودعمًا معنويًا لها. (فرانيس فوكوياما، ٢٠١٩).

اهتم الليبراليون والليبراليات بالمصادر المرئية للتمييز بين الجندين، مثل التمييز في فرص العمل وعدم تكافؤ الأجور، واهتموا أيضاً بحصول النساء على مناصب قيادية ومؤثرة في المهن والحكومة والمؤسسات الثقافية. أخذت السياسات النسوية الليبرالية أسلحة مهمة من حركة الحقوق المدنية، ومكافحة التمييز في التشريعات والعمل الإيجابي، واستخدامها لمكافحة عدم المساواة بين الجندين، لا سيما في سوق العمل. يطالب العمل الإيجابي البحث بقوة عن المؤهلين لتصحيح عدم التوازن الجندي والعرق في أماكن العمل. وهذا يعني تشجيع الرجال على التدريب للحصول على وظائف مثل: التمريض والتدريس والسكرتارية، والنساء في مجالات مثل: الهندسة، والبناء، والشرطة.

على الرغم من النجاحات التي حققتها النظرية الليبرالية في دعم المرأة على الدخول لسوق العمل، وهو إنجاز ساعد في النيل من هيمنة الرجال وتحكمهم في فرص العمل المتاحة، فإنها كانت أقل نجاحا في القضاء على أشكال التمييز الأخرى غير المعلنة في مؤسسات العمل، التي تمنع المرأة من تحقيق تقدمها وارتقاء مناصب أعلى أسوة بما يحصل عليه الرجل. فهناك سقف زجاجي غير مرئي يمنع المرأة من الترقى والحصول على مناصب أعلى في مؤسسات العمل التي تلتحق بها، وهو الشيء نفسه الذي يمكن الحديث عنه بالنسبة للسود في الولايات المتحدة. فقد قبلت هذه المؤسسات دخول المرأة للعمل على مضض، ولم يكن أمامها ما تستطيع به تفويض سعيها للحصول على حقوقها، وبالرغم من ذلك فإنها فرضت قيودا صارمة لا تستطيع من خلالها الترقى أو الحصول على الأجر ذاته الذي يحصل عليه الرجل الذي يقوم بالمهام ذاتها التي تقوم بها. (صالح سليمان عبدالعظيم، ٢٠١٤: ٦٤١).

هذا لا يعني أن ما حققته النظرية الليبرالية لم يكن شيئا مهما، العكس هو الصحيح، فقد كانت أول خطوة وأهم محاولة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. والأهمية التي يمكن أن تعزى إلى النظرية لا تكمن فقط فيما حققته، بقدر ما تكمن أيضا في أنها لفتت الأنظار بشكل علمي إلى حقيقة الفروق التي يفرضها المجتمع على المرأة، بالرغم مما تقوم به الأخيرة من جهود تتساوى مع ما يقوم به الرجل إن لم تكن تتفوق عليه، فقد قبلت البنيات الاجتماعية التفاوتات المختلفة بينهما كحقيقة واقعية لا يمكن مواجهتها أو الجدل بشأنها، وهي مسألة دحضتها النظرية الليبرالية بالعديد من الأعمال الفكرية والكثير من الجهود السياسية.

يتمثل الانتقاد الأساسي لفلسفات النسوية الليبرالية في تركيزها بشكل مفرط على المساواة مع الرجل ضمن الطبقة الخاصة ذاتها، وتذكر أن التحدي الأكبر يكمن في الأساس الثقافي للاضطهاد الجماعي، الذي يميل مؤيدو ومؤيدات النسوية الليبرالية لتجاهله. ولكن كانت النسوية الليبرالية أكثر نجاحا إلى حد ما في إثبات أنه حتى لو كانت المرأة مختلفة عن الرجل، إلا أنها ليست أدنى درجة.

النسوية الماركسية:

يعتبر نسويو هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة. فنقل الملكية بالإرث سبب مأسسة للعلاقات غير المتوازنة وتوزيع للمهام والأعمال على أساس من التمييز

الجنسي. وقد شيدت الرأسمالية نظاما للعمل يميّز ما بين المجالين الخاص والعام: فللرجل العمل المنتج والمدفوع، وللمرأة الأعمال المنزلية المجانية غير المصنفة ضمن الإنتاج. واستندوا الى اعتبار إنجلز أن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي. تربط النسوية الماركسية اضطهاد المرأة بأفكار ماركس التي تتعلق باستغلال الرأسمالية لجهود الطبقات العاملة، واستغلال المجتمع البطريركي لجهود النساء باعتبارهن عاملات منتجات (إنتاج الأطفال والعمل المنزلي)، لا يملكن وسائل الإنتاج وتتم سرقة جهودهن، شأنهن شأن العامل المستغل من قبل صاحب العمل، وقد طرحت فيما بعد بعض النسويات الماركسيات فكرة أن النساء يشكلن طبقة مستغلة، أوضاعها أسوأ من أوضاع الطبقة العمالية، ففي حين تتواجد الطبقة العمالية في مكان واحد هو المعمل، وتتنظم قواها ضمن نقابات، تتبعثر النساء في منازل متفرقة، وينعزلن عن بعضهن مما يجعل توحيد جهودهن على درجة كبيرة من الصعوبة. وتركز النسوية الماركسية على إحداث تغيير مجتمعي شامل، لا على تغيير الفرد المكوّن لهذه المجتمعات. فبتحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة اجتماعية لن تبقى العائلة الفردية وحدة المجتمع الاقتصادية، بل يصبح الاقتصاد البيتي الخاص فرعا من فروع النشاط الاجتماعي، وتغدو العناية بالأطفال وتربيتهم من شئون المجتمع، ما سيحرر المرأة من العمل المنزلي المرهق. إن ترافق ذلك مع خروج المرأة إلى العمل وما سيؤمّنه ذلك لها من استقلال اقتصادي، كفيل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، بزوال شكل الأسرة القائم على سيطرة الرجل الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية، وبقاء العلاقة الإنسانية القائمة على الحب المتبادل فقط. (مئة الربيع، ٢٠١٤: ٢٤).

تؤكد النسوية الماركسية على الارتباط بين النوع والطبقة، كما تركز على التمايزات الاجتماعية بين الرجال والنساء. وكما هو معروف فإن الطبقة تمثل واحدة من المفاهيم المهمة في التحليلات الماركسية، وهو أمر فرض نفسه على تحليلاتها بالنسبة لأوضاع المرأة من خلال محاولة الربط بين الطبقات الاجتماعية وبين التفاوتات المختلفة القائمة على التمييز وفقا للنوع. من هنا فإن النسوية الماركسية تحلّل أوضاع المرأة والتمايزات التي تتعرض لها وفقا لمستويين من التحليل، أولهما الوضع الطبقي الذي تنتمي إليه، وثانيهما وضعها كأنتى مستغلة من قبل الذكر. وتواجه المرأة الاستغلال مضاعفا وفقا للنسوية الماركسية: مرة بسبب انتمائها الطبقي، ومرة أخرى بسبب انتمائها الجنسي. (صالح سليمان عبدالعظيم، ٢٠١٤: ٦٤٢).

الاستغلال المجتمعي الذي تتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية، ففي النسوية الماركسية يساعد استخدام مفهوم الطبقة في الدمج بين الرجل والمرأة دون التمييز بينهما طالما أنهما يتعرضان للظلم الاجتماعي. وهذه مسألة تُحسب لهذا الاتجاه الذي لم يقصر تحليلاته على ظروف الاستغلال الذي تتعرض له المرأة، لكنه ضم إليها فئات أخرى تتعرض للظلم والقمع بما في ذلك الرجال أنفسهم.

وفقا للتحليلات النسوية الماركسية، فإن الاستغلال الذي تتعرض له المرأة في البيت وسوق العمل هو المصدر الرئيسي للتفاوتات القائمة على النوع. وارتباطا بذلك فإن هناك مؤسستين متوازيتين تعملان معا من أجل تشكيل حياة الرجال والنساء على السواء، أولاهما تتمثل في الاقتصاد حيث الرأسمالية، والأخرى تتمثل في الأسرة حيث سيادة التوجهات الأبوية. ففي ظل الرأسمالية وتوجهاتها الاقتصادية، فإن البنى الأبوية تجد لها وضعية مهمة تساعد على التجذر واستمرارية بنية الاستغلال الذي تتعرض له المرأة، فالعلاقة بين النظام الرأسمالي والبنية الأبوية علاقة تعاضدية يساهم من خلالها كل طرف في تدعيم الآخر ومساندته. (Chafetz, Janet Saltzman, 1997: 97). فمن خلال الجمع بين البنية الأبوية والبنية الرأسمالية، وفقا للنسوية الماركسية، فإن المرأة تعاني من استغلالين مضاعفين، أولهما ذو علاقة بوضعيتها كزوجة، وثانيهما ذو علاقة بموقعها في سوق العمل الرأسمالي. بالنسبة لوضعيتها كزوجة، فإن النظام الرأسمالي لا يضع في الحسبان عملها غير مدفوع الأجر الذي تقوم به داخل المنزل من تربية للأولاد، ورعاية للمنزل، بل والقيام في أحيان كثيرة بأعمال منزلية تدر دخلا للأسرة، فضلا عن دورها في الحمل والولادة، والحفاظ على قوة العمل الآنية والمستقبلية على السواء. لا يقوم المجتمع الرأسمالي بحساب قيمة ما تقوم به المرأة من عمل منزلي، فهو عمل، بالرغم من أهميته المطلقة للمشروع الرأسمالي، مهمل من جانبه لا يتم الاعتراف به أو حسابه ضمن أرباح هذا المشروع. ترى النسوية الماركسية أن الوسيلة الوحيدة لوضع حد لأشكال الاستغلال المختلفة الذي تتعرض له المرأة يكمن في التخلص من النظام الرأسمالي، وتأسيس نظام آخر بديل له، ولعل هذا التوجه هو ما يجعل هذا الاتجاه النسوي أقرب للتوجه الراديكالي بالرغم من طابعه الإصلاحية الواضح. وفي نضالها من أجل حقوق المرأة تركز على مطالب الطبقة العاملة جميعها، وليس على حق المرأة لكونها امرأة. وتقدم حلا لقضية المرأة بأن تدمج في الإنتاج، وتخرج من البيوت فقط.

انتقدت بعض النسويات النظرية النسوية الماركسية، فرأت جين بيثكي إشتائين أن العديد من النسويات الماركسيات قلّن من شأن الأسرة في السياق الرأسمالي، وأضافت أن الأسرة من وجهة نظرها تضمن وتشجع الاختلاف وتدعم الأطفال الصغار. وأشارت أليسون جاجار إلى أن النسوية الماركسية عمدت إلى ضم الرجال والنساء، كون كليهما يتم اضطرهما من قبل الأنظمة الرأسمالية، ولم توضح كيف يتم اضطرهاد النساء عن طريق الرجال تحديدا من خلال وسائل ومؤسسات اقتصادية مثل مؤسسة الزواج مثلا (ويكي الجندر، نسوية ماركسية).

النسوية الراديكالية:

يرى التيار النسوي الراديكالي أن الرجل هو المتحكم بهرمية رأس المال، وهذا ما يفسر الأدوار الجندرية ويفرز اضطرهاد الرجل للمرأة، وأن وضع المرأة الحالي هو نتاج عن سيطرة الرجل على مراكز القوى والسلطة والمال، وهو المسئول الأول عن اضطرهادها، وطالما أن هذا النظام وهذه القيم هي التي تحكم المجتمع فإن المرأة لن تتمكن من إنجاز أي تغيير هام في مسيرتها نحو المساواة. يهدف هذا التيار إلى سد الثغرات في تيار النسوية الليبرالية والماركسية من خلال التأكيد على الطابع العام للتمييز ضد النساء بوصفه عابرا للمناطق والثقافات، مستقلا عن الطبقات. وتعتبر النسويات الراديكاليات أن البطيركية هي أساس التمييز ضد النساء والسيطرة عليهن، وينسحب ذلك على ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجنسية كافة، ويخلق نظام تمييز للجنسين من خلال ثقافتين: واحدة ذكورية مسيطرة، وأخرى نسائية مسيطر عليها. (ميا الرحي، ٢٠١٤، ص ٢٦).

دافعت الكاتبة الأمريكية كيت ميليت عن هذا التيار في كتابها (السياسة الجنسية) عام ١٩٦٩، الذي يسلط الضوء على الدور الذي يلعبه الجنس في تبعية المرأة وإنزالها إلى درجة كونها مجرد منتجات. يبرز المنتمون لهذا التيار التأسيس الاجتماعي للجنس بوصفه مصدرا لاضطرهاد المرأة وليس النظام الاقتصادي، بمعنى أن سبب تبعية المرأة هو مؤسسة الأبوية وليس الرأسمالية. فيما يدين هذا التيار تطبيق القيم الليبرالية على الرجال فقط (Rational (Wiki, Radical Feminism). هذا التحليل السوسيولوجي يُرجع التمييز الجنوسي إلى

مشكل بنوي بالأساس، حيث يتم استغلال المرأة منذ الوهلة الأولى من قبل الأب والأخ والزوج، في البداية من خلال العمل المنزلي المجاني وسلب إرادتها والاختيار مكانها، ولاحقا

مع الزوج عبر استنزافها جنسيا في عملية الإنجاب وتربية الأبناء مع العمل على قطع جميع الإمدادات إليها والإجهاد على فرص وصولها الي السلطة ومواقع التأثير في المجتمع. من بين استراتيجيات هذا التيار، الهادفة إلى تغيير المعادلة الاجتماعية القائمة، استعادة النساء أجسامهن وكيانهن وإعادة الاعتبار إلى ثقافة خاصة بهن، إلى حد الانفصال عن الرجال والعيش في مجتمعات نسائية مستقلة. فالحركة النسوية، والمتطرفة منها بالذات، تنطلق من نظرية صراع تجاه الرجل كونه هو السبب الأول فيما تعانيه المرأة من تحيُّز واضطهاد ونظرة دونية، جعلتها تعيش على هامش المجتمع الإنساني، كما قالت جيل جونستون إحدى النسويات البارزات: «لسنا مضطرات لأن تكون لنا أية علاقة بالرجال على الإطلاق» (وحيد الدين خان، ١٩٩٤: ٧٥). وتعكس هذه المقولة طبيعة الصراع في الحركة النسوية الراديكالية كونها ثورة ومعركة نسائية لمواجهة الهيمنة الذكورية المتمركزة على جميع البنى الاجتماعية والاقتصادية والأسرية، لتحويل التمرکز حول الرجل إلى التمرکز حول الأنثى باعتبارها المحور الأساسي للحياة بأكملها، فهي ترفض التفسير الواحد والوحيد المطروح للحضارة كونه نتاج العقل الذكوري الذي لعبت فيه المرأة دورا ثانويا كما تطرحه أدبيات الحركة النسوية.

لذلك لا تقتصر الحركة النسوية على تغيير نظام المرأة فقط والتعامل مع قضاياها بشكل سطحي، بل تتجاوزه للرغبة إلى التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية، وبإزالة العلاقات الاجتماعية القائمة على العلاقة الأبوية بين الفتاة والأب، حتى صارت العلاقة بين المرأة والأب أو الأخ أو الابن هي علاقة قائمة على السجال والصراع الدائمين، هذا الصراع قد يصل إلى مرحلة الانفصال الكلي عن عالم الرجل، كما ترى الناشطة النسوية الأمريكية شولاميت فايرستون أن الاضطهاد الأسري من قبل ذكور العائلة، قد أدى إلى ظهور طبقة مقموعة من النساء داخل النسيج المجتمعي، وتذهب في موقفها المتطرف إلى حد المطالبة بإلغاء العائلة كفرصة لتحرير المرأة وانعتاقها من علاقة السلطة والقوة، وتحولت هذه الحركة الانفصالية إلى تكوين جناح نسوي متطرف يسعى للتحريض على الرجل كونه المسبب الأول لكل ما تعانيه المرأة من أزمات اجتماعية، وهذه الحركة النسوية المتطرفة تفرعت في العصر الحديث وصار لها أدوار سياسية كتأدية خدمات اجتماعية للنساء اللاجئات على سبيل المثال، وأصبحت أداة ضغط يلجأ إليها السياسيون والمنظمات الحقوقية لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية ليس لها علاقة بهوم المرأة.

أول وأهم ضحايا هذه الحركة هي الأسرة، فقد سعت لتقويض وهدم أساس الأسرة كأول قيد يحول دون تحرر المرأة، وقطع كل صور التواصل والارتباط مع الجنس الآخر، كالحمل والإنجاب والأمومة والزواج، وفي هذا الإطار تقول شولاميت فايرستون في كتابها الشهير (جدلية الجنس) عام ١٩٧٠: «إن القضاء على الأدوار المرتبطة بين الجنسين لن يتحقق إلا بالقضاء على الأدوار الثابتة التي يقوم بها الرجل والمرأة في عملية الإنجاب، ومن هنا فإن منع الحمل والتعقيم والإجهاض، ثم التلقيح الاصطناعي كلها وسائل تساعد على تقليل التمييز البيولوجي، ومن ثم الحد من التمييز بين الجنسين في مجال السلطة». (يمنى طريف الخولي، ٢٠١٨: ٣٠). فمن خلال القضاء على رباط الزوجية يتم القضاء على الأمومة التي تعتبر من العوائق التي يجب إزالتها من وجهة نظر النسويات الراديكاليات، وطرح التلقيح الصناعي محل التلقيح الطبيعي كبديل تتحقق من خلاله المساواة، وهذه الخطوة ستؤدي إلى التحرر التام من الرجل من خلال تحكمها في حياتها الجنسية الخاصة، حيث يعتبرن الجنس وسيلة من وسائل الرجل للسيطرة على المرأة، ومن هنا طُرحت المثلية الجنسية أو السُحاق كبديل للعلاقة الجنسية الطبيعية بين الرجل والمرأة لضمان التحرر من الحمل وتبعات الأمومة.

انتقدت بعض النسويات، النسوية الراديكالية ورأين أن أفكارها بها نزعة جوهرية، حيث تبسط قضايا النساء، وتدعي أن جميع الرجال سيئون وجميع النساء ضحايا. كما أنهن أسسن فلسفتهن على فكرة وجود مرادف واحد عالمي لهوية المرأة، متجاهلات تأثير اختلاف ثقافات النساء وطبقاتهن الاجتماعية وقدراتهن الجسدية والعقلية وعرقهن وميولهن الجنسية في تشكيل هوياتهن. وتعد نسويات ما بعد الحداثة أكثر النسويات انتقاداً للمدرسة الراديكالية، واللاتي أشرن إلى أن تعميم المدرسة الراديكالية لوجهة نظر واحدة، يقضي ويتجاهل ويقصي مجموعات كاملة من النساء. (ويكي الجندر، نسوية راديكالية).

هل ثمة حاجة إلى نسوية عربية جديدة؟

إن التيارات النسوية متعددة الأفكار، تسعى للتغيير الاجتماعي والثقافي، وتغيير بناء العلاقات بين الجنسين، وصولاً إلى المساواة المطلقة كهدف استراتيجي، وتتسم أفكارها بالتطرف والشذوذ، وتتبنى العداة والصراع بين الجنسين، وتهدف إلى تقديم قراءات جديدة للدين واللغة والتاريخ والثقافة.

إن الشيء الذي يبدو هنا أننا أمام كيانين مختلفين، لكلٍ منهما عالمه وحياته ومصيره: عالم للذكر، وعالم آخر مختلف ومستقل عنه، هو عالم الإناث. على أن الأمر في الحقيقة غير ذلك. نحن بإزاء وجهين لشيء واحد، تماما كوجهي العملة الواحدة، فرغم اختلافهما، فلا انفصال بينهما لأن الرجل والمرأة هما وجهها الوجود الإنساني.

إن الخطابات النسوية في حاجة ماسة إلى إدراك الاختلافات الكثيرة بين نساء العالم وربط أوضاعهن بتحويلات تاريخية مختلفة وظروف اجتماعية متباينة، ومن ثم تقديم خطاب بديل لا يقوم على التعميمات الثقافية التي يطرحها خطاب النسوية الغربية التي قد تكون مقيدة لا محررة لنساء الشرق الأوسط، إنما يؤسس على قيمة الثقافات المحلية التي قد تستوعب أو لا تستوعب أطوار التقدم الغربي.

إن تحليل سياسات الشرق والغرب من شأنه أن يسهم بطبيعة الحال في نقاش قضايا النساء، وأن يفتح الأفق لاكتشاف روايات الهيمنة الثقافية الاستعمارية مقابل الروايات المقاومة لها، مما يسمح بإعادة النظر في وسائل تمثيلات الشرق عموما والتصوير النمطي للنساء العربيات والشرق أوسطيات خصوصا، بشرط ألا يظل الخطاب النسوي بهذه الصورة مجرد حقل معرفي في سياق تحليل الخطاب الكولونيالي، إنما يتجاوزه إلى التحليل الاجتماعي/الجنسوي الذي يدرس الخصوصية الثقافية للمرأة في الشرق الأوسط، ويستكشف الكيفية التي تقوم بها النساء في تلك البلدان بتمثيل أنفسهن وإيصال أصواتهن المقاومة لأشكال الإخضاع القائمة على البنى الأبوية المحلية والفروقات الجنسية الذكر/الأنثى.

القسم الثاني: المسألة النسوية في مصر

أولا: إرهابات الوعي النسوي

ترجع مشاركة النساء في المجال العام المصري إلى عدة قرون مضت، ولا تمثل ثورة ١٩١٩ في حد ذاتها أول خروج للنساء في المجال العام أو أول حضور لهن في الأفعال الاحتجاجية. وثقت العديد من المؤرخات النسويات مشاركات مختلفة للنساء قبل ثورة ١٩١٩، بل واستهداف الدولة أجسادهن بأشكال شديدة العنف. على سبيل المثال، تسرد جوديث تاكر في كتابها (نساء مصر في القرن التاسع عشر) عن وجود أدلة تاريخية عن مشاركة النساء في انتفاضات وحركات تمرد عام ١٨٤٠ و ١٨٦٣، كما شاركن في انتفاضة ١٨٦٥ وقُبض على أعداد من النساء تداولت أخبار عن تعرضهن لأشكال من العنف الجنسي والجسدي. وتوجد أيضا دلائل على إلقاء القبض عليهن خلال أحداث الثورة العرابية للقيام بأعمال شغب

(جوديث تاكر، ٢٠٠٨: ٣١٦ - ٣٢٣). إن هذه الأمثلة تبرهن على شيئين: أولاً، أن تجربة مشاركة النساء في ثورة ١٩١٩ لم تأت من فراغ بل سبقتها عدة تجارب مرتبطة بحضور هذا الجسد في المجال العام وانتهاكه. ثانياً، أن أحداث ١٩١٩ شكّلت لحظة شديدة الخصوصية لدى هؤلاء النساء ووعيهن بأجسادهن. وعلى الرغم من عدم تعبير تلك المظاهرات المبكرة عن مطالب نسوية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى كونها تكشف عن مرحلة تطور الوعي النسوي على مستوى الشكل إن لم يكن على مستوى المضمون. فقد قامت النساء بتنظيم أنفسهن وخرجن إلى المجال العام في زمن لم تكن تتمتع فيه النساء بحق التعليم، فيما يمكن اعتباره فعلاً سياسياً ذا ملامح نسوية. فالبعد النسوي لا يستند هنا إلى الشعارات التي حملتها النساء، وإنما في تمردهن على الثقافة السائدة التي كانت تقيّد نساء الطبقتين الوسطى والعليا بالمجال الخاص ممثلاً في بيوتهن.

في إيجاز، ربما يكون الأمر الفارق الذي شكّله حراك ثورة ١٩١٩ بطابعه النسائي الجماعي، خاصة بمطالب وطنية تتمتع بالشعبية والإجماع، على عكس أغلب أشكال الحراك التي شاركت بها النساء من ذي قبل، هو ببساطة تحدي افتراضية أن أجساد النساء تنتمي إلى المجال الخاص، وأنه ليس بإمكانها سوى القيام بأدوارها الجنسية والإنجابية. فعلى مدار التاريخ المعاصر، اعتمدت الأبوية المصرية، من خلال تسخير الآليات المجتمعية والثقافية والسياسية بل والطبية، على ترسيخ تصورات مرتبطة بأجساد النساء وبمدى قدرة تلك الأجساد على التمرد في مواجهة الحدود التي تم ترسيمها لها سلفاً. وكانت هذه المشاركة وما تلاها من تنظيم جماعي تحدياً واضحاً منظماً ومسيّساً لتلك الحدود. وقد تصرف النساء اللاتي شكلن فيما بعد بداية الحراك النسوي على أساس الاستحقاق الذي أعطته لهن مشاركتهن في أحداث ١٩١٩ للترسيخ لاستمرارية وجود هذه الأجساد في المجال العام حتى بعد انتهاء أحداث الثورة، وهو ما لم يكن محل إجماع سواء من قبل المجتمع عموماً أو الزملاء في العمل الوطني، على عكس احتفائهم بمشاركتهن في التظاهرات والدور الوطني الذي قمن به. فكما يظهر من مذكرات هدى شعراوي، لم يتقبل أعضاء الوفد بشكل سلس وجود لجنة الوفد المركزية للسيدات، فتوضح شعراوي في خطاب أرسلته إلى سعد زغلول طالبة دعمه احتجاجاً وتحفظاً لجنة الوفد المركزية للسيدات عن تساهي أعضاء الوفد عن دعوتهن إلى الاجتماعات، وضجرهم من إبداء نساء اللجنة لأرائهن، بل وتصريحهم أنه لا يجوز للنساء التدخل في الأمور السياسية. ولكن ما يبدو واضحاً في إشكالية مشاركة النساء السياسية،

أنها، كما أوردتها المصادر التاريخية، اتخذت في بداياتها سمات العمل الوطني. ولكن تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن نضال النساء المصريات من أجل حقوقهن تزامن مع المطالب الوطنية المصرية، واقترن في الحالتين بمناهضة الاحتلال البريطاني لمصر. فعلى سبيل المثال، كانت مطالب النساء بحق التعليم تلقى الرفض والمقاومة من القوى المصرية الرجعية والسلطات البريطانية معا.

أما ثانيا، فربما تكون اللحظة الأخرى المعبرة عن بدايات هذه الحركة النسوية في أذهان الكثيرين، هي لحظة خلع هدى شعراوي وسيزا نبراوي لحجاب الوجه أو النقاب أثناء رجوعهما من روما عام ١٩٢٣. فكان الاتحاد النسائي الدولي قد وجه دعوة إلى نساء مصر في مارس ١٩٢٣ لحضور مؤتمره في روما، وحضرت خلاله هدى شعراوي ونبوية موسى وسيزا نبراوي ممثلات عن الاتحاد النسائي المصري، الذي ألهمت تلك الدعوة تشكيله في مارس ١٩٢٣ من لجنة الوفد المركزية للسيدات. وكان هناك اهتمام شديد في أسئلة الصحفيين إلى ممثلات المؤتمر عن المرأة الشرقية ومظهرها، وقد حاولت الحاضرات، بالأخص هدى شعراوي، توضيح مطالب النساء وأولوياتهن المتعلقة بمناهضة الاحتلال والتعليم والصحة، باعتبار أن هذه هي الأسئلة الهامة على أجندة الاتحاد النسائي. إن ذلك الحدث كان يعتبر ثوريا وشكّل نقطة تحول هامة لأكثر من سبب. لم تعتبر شعراوي ونبراوي قرار خلع حجاب الوجه قرارا شخصيا، بل كان هناك وعي أن هذا القرار قرار سياسي أو علنيا مرتبط بتواجدهن في المجال العام، وأن أجسادهن يمكنها أن توصل رسائل سياسية شديدة الوضوح حول النساء وحقوقهن. بالتالي شكلت تلك اللحظة إعلان ما مرتبط بتحرر أجساد النساء، نسبيا وبالفقر الممكن، للتواجد في المجال العام وأن شرط تواجد تلك الأجساد في المجال العام هو أن تكون مرئية من الأساس. كما أتى ذلك الحدث في تنويع لرحلة مرتبطة بحقوق النساء، مما يزيد من رمزيته وأهميته في سياقه التاريخي. ولم تكن هذه الواقعة محل تقبل من الجميع بالطبع، ويمكننا الرجوع هنا إلى مذكرات هدى شعراوي وخواطرها عن ردود الأفعال الخاصة بمشاركة النساء في المجالات المختلفة وعن كشف الوجه. وقد قالت في ذلك: «لقد أخطأ الكثيرون فهم المبدأ الأساسي للاتحاد النسائي بشأن المطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية للمرأة، فقد توهموا أن غرض المرأة من الحصول على حريتها ومساواتها بالرجل في الحقوق هو الوصول إلى السفر ومزاحمة الرجل في مبادئ السياسة والعمل، مما أدى إلى تذمر بعض الرجال، والحقيقة أن مطالبة المرأة بحقها

السياسي ليس معناه التدخل في الأمور السياسية والحزبية المحضة، بل للحصول على حقها في التشريع والتنفيذ حتى يمكنها المساهمة في علاج الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبخاصة ما كان منها متصلا بشئون المرأة والطفل، وكان سفورها من الوسائل اللازمة للحصول على هذا الحق، لا حبا في السفور كوسيلة للتبرج، ولا سيما إلى مزاحمة الرجل كما اتُهمت بذلك زورا وبهتانا». (هدى شعراوي، ٢٠١٣: ١٧٠).

ومن المؤكد أيضا أن لعصر النهضة العربية، من حملة نابليون بونابرت على مصر في ١٧٩٨ إلى بداية الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤، تأثيرا في تشكيل التربة الاجتماعية والثقافية الخصبة التي ساعدت على أول ظهور لبوادر حركة نسوية تحررية مصرية في ١٩١٩، فقد شهد هذا العصر نهضة ثقافية وانفتاحا فكريا نتج عن إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا عموما، وفرنسا خصوصا، فتأثر مفكرو عصر النهضة العربية بفكر فلاسفة عصر التنوير الغربيين، وبرزت أسماء كتّاب ومفكرين ساهموا بالدفع نحو تحرير المرأة عبر التعليم والعمل ورفع الحجاب، وكان من أهم تلك الأسماء كاتبان هما: رفاة الطهطاوي وقاسم أمين.

ثانيا: نشأة الحركة النسوية في مصر وتطورها

لعلها الحركة الأكثر جدلا والأشد تأثيرا على مستوى العالم العربي، فعلى أرضها البدايات الفكرية الأولى للحركة النسوية، وعلى أرضها أيضا بدأت الحركة الفعلية للحركة النسوية، وعلى صفحات جرائدها دار الجدل والحوار بين أنصار التغريب ودعاة الأصالة، ومن ثم فقد حظيت بالقدر الأكبر من الدراسات والأبحاث، تلك هي الحركة النسوية في مصر.

قدمت المرأة المصرية طوال تاريخها الكثير من أجل الوطن، وسجل التاريخ نضال نساء مصر الطويل من أجل الحرية والاستقلال والحصول على المساواة والحقوق في التعليم والعمل، وتمثل الفترة من ١٩١٩ - ٢٠١٩ حقبة هامة في سجل نضال المرأة، فهي سنوات تحكى تاريخا، وتروى قصة مائة عام من الوطنية، حيث شكلت ثورة ١٩١٩ لحظة فاصلة في التاريخ المصري المعاصر لما أنجزته لاحقا من تحولات جذرية على المستويين السياسي والاجتماعي، فكانت ثورة ١٩١٩ هي الشرارة الأولى التي تحررت بها المرأة واقتحمت بها الحياة السياسية والكفاح من أجل الوطن، وتصدرت المشهد الكثيرات من المناضلات أمثال هدى شعراوي وصفية زغلول وسيزا نبراوي، والآن وبعد مرور قرن على ثورة ١٩١٩ عادت المرأة المصرية لتقوم بنفس الدور الذي قامت به من قبل وتتصدر الصفوف وتساند وطنها

لتفتح صفحة جديدة من التاريخ المصري، مما يؤكد على استمرارية الدور التاريخي للمرأة ومدى مساندته للقضايا الوطنية منذ القدم وحتى الآن.

إن للحركة النسوية المصرية تاريخا عريقا، ويمكن تتبعها حسب سياقها التاريخي والمطالب التي رفعتها النساء المصريات في كل مرحلة من مراحل تطورها. التي أراها تنتظم في أربع موجات أتاولها بالتفصيل في الأجزاء التالية من هذه الورقة.

- الموجة الأولى: نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

- الموجة الثانية: من خمسينيات وحتى سبعينيات القرن العشرين.

- الموجة الثالثة: من ثمانينيات القرن العشرين وحتى ثورة يناير ٢٠١١.

- الموجة الرابعة: منذ يناير ٢٠١١ فصاعدا.

أهم شخصيات وأحداث الموجة الأولى:

■ في كتابها (النهضة النسائية في مصر)، تتبّع المؤلفة بث بارون دور الصحافة النسائية في بث الوعي النسوي منذ صدور أول مجلة نسائية، وهي مجلة (الفتاة) في عام ١٨٩٢، التي أعقبها صدور مجلات نسائية عديدة منها مجلة (أنيس الجليس) عام ١٨٩٨، و(فتاة الشرق) عام ١٩٠٦، و(الجنس اللطيف) في عام ١٩٠٨ وغيرها، هادفة كلها إلى التعبير عن آراء النساء والمطالبة بحقوقهن. وتشير بث بارون إلى أن صعود حركة التحرر الوطني في مصر صاحبها ازدياد في التفكير الثقافي حول المجتمع والهوية بما أدى بالتالي إلى إعادة التفكير في الأدوار الاجتماعية والثقافية والجنسية، وهو ما انعكس على صفحات الصحف والمجلات الصادرة حينذاك. التي فتحت نقاشات عامة حول قضايا متنوعة كالزواج والطلاق وتعدد الزوجات وحضانة الأطفال والتعليم والعمل، بالإضافة إلى موضوعات كالحجاب والسفور والحياة المنزلية (بث بارون، ١٩٩٩: ١٩ - ٤٠). ومن ناحية أخرى، كانت نساء الطبقات العليا يقمن صالونات ثقافية، لعل أشهرها صالون الأميرة نازلي فاضل وصالون مي زيادة، وقد أتاحت تلك الصالونات، التي كانت تتردد عليها شخصيات بارزة، مساحة للتواصل الفكري والحوار الثقافي المباشر بين النساء والرجال حول قضايا اجتماعية وسياسية وثقافية وجندرية.

■ إعلان ملك حفني ناصف، المطالب العشرة للنساء في خطبة ألقته في نادي حزب الأمة بحضور المئات من النساء، ونشرتها جريدة (الجريدة)، ثم تمت إعادة نشرها في كتاب (النسائيات) عام ١٩١٠، وهي المطالب التي ركزت على تعليم الفتيات وحقوق النساء في

إطار الزواج. (منى إمام، ٢٠١٩). وقد واصلت النساء الدفع بمطالبهن التي تبلورت لاحقا في جهودهن الجماعية الرامية إلى النص على حقوق النساء في دستور ١٩٢٣، فاستجابت القوى السياسية لمطالبهن التعليمية وحرمتهن من حقوقهن السياسية، إذ خلت المادة الثالثة من تأكيد عدم التمييز بين المصريين على أساس الجنس، بما حرم النساء من حق الانتخاب، بينما اقتصر النص على حقوق النساء في دستور ١٩٢٣ على المادة ١٩ التي جعلت التعليم الأولي إلزاميا للمصريين من بنين وبنات ومجانيا في المدارس الحكومية. ولعل أهم إنجازات الحركة النسوية المصرية في موجتها الأولى هي فتح أبواب التعليم أمام الفتيات والنساء على مدار العقدين الأولين من القرن العشرين، بدءا بالتعليم الأولي وانتهاء بالتعليم الجامعي الذي التحقت به أول دفعة من خريجات الجامعة في عام ١٩٢٨، وتوالى الدفعات وتتابع اقتحام النساء مجال العمل في المؤسسات المصرية الحكومية منها والخاصة. وترتب على التزايد المطرد في أعداد النساء العاملات المتعلمات ارتفاع الوعي بحقوقهن كعاملات، وتنظيم صفوفهن وتحديد مطالبهن من أجل تعديل القوانين بما يضمن لهن حقوقا مساوية لزملائهن في العمل من الرجال.

- التحالف مع نساء العالم بالمشاركة في مؤتمر النساء العالمي في روما عام ١٩٢٣.
- إعلان هدى شعراوي ورفيقاتها تأسيس الاتحاد النسائي المصري في ١٦ مارس ١٩٢٣، وإصدار وثيقة ببرنامج الاتحاد تتضمن بنودا سياسية تتعلق بقضايا وطنية عامة مثل: الاستقلال والامتيازات الأجنبية والقوانين وبناء الدولة الحديثة، وبنود اجتماعية مثل: التركيز على قضايا التعليم وتشجيع قيام الصناعة الوطنية وحماية الأيدي العاملة وتطوير الزراعة، وبنود نسوية مثل: المساواة بين الجنسين في فرص التعليم ومنح النساء حق الانتخاب وإصلاح القوانين المنظمة للزواج. (عبدالواحد إسماعيل القاضي، ١٩٨٣: ١٢ - ١٣).
- تأسيس الحزب النسائي المصري عام ١٩٤٢ بزعامة فاطمة نعمت راشد، الذي يعبر برنامج التأسيسي عن مطالب تشتمل على المساواة بين الجنسين وحصول النساء على الحقوق السياسية والاجتماعية على أساس المواطنة، وفتح كافة وظائف الدولة أمام النساء وضمان حقوق النساء في العمل وحقوقهن النقابية، إلى جانب المطالب الخاصة بتعديل القوانين المتعلقة بالزواج وتعدّد الزوجات والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال (هالة كمال، ٢٠١٦: ١٤).

■ تأسيس إنجي أفلاطون رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية عام ١٩٤٥، وارتكزت مطالبها على المساواة بين الجنسين في العمل والأجر إلى جانب حصول النساء على كل الحقوق السياسية. (هند محمود وشيماء طنطاوي، ٢٠١٦: ٣٢).

■ أصدرت درية شفيق مجلتها (بنت النيل) في عام ١٩٤٥ لتكون مجلة نسائية موجهة للنساء المصريات والعربيات، ثم ما لبثت أن قامت بتأسيس اتحاد بنت النيل عام ١٩٤٩، وتضمن برنامجه هدفين اثنين هما: السعي إلى رفع مستوى الأسرة المصرية ثقافيا واجتماعيا وصحيا، والسعي إلى إصدار التشريعات التي تحقق تدعيم الأسرة المصرية وتجنبيها عوامل الانقسام والتفكك، وذلك عن طريق تقييد الطلاق وتعدّد الزوجات بحيث يقتصر على الضروريات التي تجيزهما. ويصون الأسرة من نتائج استعمال هذه الرخصة وذلك لسبغ الحماية على الأمومة والطفولة معا. وسيلتها في تحقيق هذه الأهداف تنحصر في السعي لتقرير حق المرأة في الانتخاب والنيابة عن الأمة، لتتمكن من الدفاع عن حقوق المرأة المصرية والمساهمة في إصدار التشريع الذي يكفل هذه الحقوق واستقرارها وتعميمها. (أمل كامل بيومي السبكي، ١٩٨٦: ١٤٣). وقد انصب اهتمام درية شفيق واتحاد بنت النيل الرئيسي على قضية المشاركة السياسية للنساء اللاتي اعتبرنها المدخل الأساسي لتعديل القوانين في صالح النساء. فدعا اتحاد بنت النيل إلى مؤتمر نسائي في ١٩ فبراير ١٩٥١ تم فيه رفع المطالب الثلاثة التالية: تعديل قانون الانتخاب بما يساوي بين النساء والرجال في الحقوق السياسية، وتشريع القوانين بما يحمي الأسرة بتقييد حق الطلاق وتعدّد الزوجات، والمساواة في الحقوق والأجور. (هالة كمال، ٢٠١٦: ١٥).

■ تأسيس اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية في ١٤ نوفمبر ١٩٥١ في إطار مشاركة النساء في دعم حركة المقاومة الشعبية في منطقة القناة.

أهم شخصيات وأحداث الموجة الثانية:

■ تعدّ هذه الحقبة نقطة تحول أساسية في مسار الحركة النسوية ومطالبها، حيث إنه لم تعد الحركة النسوية وتنظيماتها التي تأسست في الفترة السابقة ودافعت عن القضية الوطنية والقومية، كما ناضلت من أجل حقوق المرأة، مرغوبا فيها من قبل الحكومة الجديدة، وبالتالي فإن الوقت الذي تعرضت فيه كل التيارات الفكرية والسياسية الليبرالية والإسلامية واليسارية إلى الاعتقال والقمع، قد شهد أيضا توقفا في أصوات الحركة النسوية التي تعرضت لتنظيماتها الأهلية إلى التجميد والحل.

إلا أن سنة ١٩٥٣ كانت نقطة تحول هامة، حيث أغلقت حكومة الضباط الأحرار مكاتب الاتحاد النسائي المصري واتحاد بنت النيل بدعوى أنها أحزاب سياسية. وبحلول عام ١٩٥٤ اتخذت الحكومة الجديدة إجراءات حاسمة لصالح تمركز السلطة ومصادرة المبادرات الأهلية، وعلى إثره حُل الاتحاد النسائي عام ١٩٥٦، وحل محله التنظيم النسائي بالاتحاد القومي ثم التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي، وهي التنظيمات التي تشكلت بقرار من السلطة بديلا لهيئة التحرير سنوات ١٩٥٧-١٩٦٢، ولم تكن ذات وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة. (هالة شكر الله وآخرون، ١٩٩٨: ٢٣)، لكي يحتكر النظام الحديث عن مصالح النساء، متخذًا مسارا معبرا عن نسوية الدولة، أي تحكم الدولة في تداول قضايا النساء.

■ نظمت درية شفيق اعتصاما وإضرابا عن الطعام هي و ١٨ امرأة أخرى في نقابة الصحفيين بالقاهرة في ١٢ مارس ١٩٥٤، معلنة نفاذ صبر الحركة النسوية من تأخر الاستجابة لمطالب استمرت المطالبة بها نحو ثلاثين عاما، كما تم تنظيم اعتصام مشابه في الإسكندرية. وقد كان هذا العمل الاحتجاجي الجماعي بمثابة الفعل الجماعي الأخير للحركة النسوية المصرية لفترة طويلة قادمة بعد حل الاتحاد النسائي والمنظمات الأخرى والأحزاب عام ١٩٥٦، وبعد سنتين من ذلك، أي في عام ١٩٥٦ تم منح النساء حق الاقتراع. (Khater, Akram and Nelson, Cynthia, 1988: 472). وفي عام ١٩٥٧ أضربت درية شفيق مرة أخرى عن الطعام معربة فيه عن احتجاجها إزاء النظام الجديد الذي قام بتصفية التنظيمات الأهلية، كما طالبت في ذات الوقت بانسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي مصر.

■ إعلان دستور ١٩٥٦ (المادة ٣١) بما يكفل للنساء حق الترشح والانتخاب، وتعديل قوانين العمل والتعليم بما يحقق المساواة بين الجنسين، مع بقاء قوانين الأحوال الشخصية على حالها منذ عام ١٩٢٩، أي تم تعديل القوانين من منطلق خدمة النظام لا مصالح النساء. (هند محمود وشيما طنطاوي، ٢٠١٦: ٣٢).

■ لم يقترب النظام الناصري من قوانين الأحوال الشخصية التي تركتها الدولة في يد المؤسسة الدينية، وحين توجهت بعض الشخصيات النسائية بقيادة عزيزة حسين، على سبيل المثال، إلى عبد الناصر في عام ١٩٦٧ تطالبه ببعض التعديلات في قوانين الأحوال الشخصية (مثل قوانين الطاعة والطلاق)، اقترح عليهن التوجه إلى المؤسسة الدينية باعتبار

أنها التي لها الكلمة الأخيرة في هذا المجال. وبهذا وضعت الدولة، وليس لآخر مرة، المؤسسات الدينية وسيطا بين النساء وحقوقهن. (هالة شكر الله وآخرون، ١٩٩٨: ٢٥).

■ لم يكن النظام معاديا لولوج النساء إلى المحيط العام أو إعطائهن حق المشاركة السياسية في الحدود التي سمح لها بهذه الحقوق بوجه عام، على أنه يمكن القول بأنه قام بترويض المشاركة النسائية بحيث تتسجم مع البرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تبناه، وتكوين قيادة نسائية جديدة أكثر قبولا وتأقلا مع الرؤية الاجتماعية والاقتصادية للنظام الجديد (Talhmi, Ghada Hashem, 1996:25). فكانت راوية عطية أول نائبة تدخل البرلمان المصري عن دائرة القاهرة عام ١٩٥٧، وتلا ذلك تعيين أول وزيرة للشئون الاجتماعية في مصر وهي حكمت أبو زيد عام ١٩٦٢. وإن كانت بشكل عام تمثل نسبة ضئيلة لا تتناسب سواء مع حجم النساء في مصر بوصفهن نصف القوة البشرية، ولا مع الامتداد التاريخي لمشاركة المرأة المصرية في العمل العام.

■ ومع إعلان الاتحاد الاشتراكي في ٤ يولية ١٩٦٢، حرصت الدولة علي إشراك المرأة في العديد من هيئاته لاسيما في اللجان السكانية والجمهيرية، إلى جانب تشكيل لجان نسائية بمحافظة القاهرة التي أقيم فيها لجان للنشاط النسائي، وحصلت ١٣٠٩ سيدات في مايو ١٩٧١ على عضوية الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي، وتقرر تكوين التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي في ٧ سبتمبر ١٩٧٥، الأمر الذي خلق النواة الأساسية لمشاركة المرأة في المنابر الثلاثة التي قرر السادات إنشائها عام ١٩٧٦، التي تحولت إلى أحزاب سياسية وفقا لقانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ عام ١٩٧٧. (أميمة سعودي، ٢٠١٩).

■ تحملت المرأة المصرية ويلات فقد الزوج أو الابن أو الأخ بعد نكسة ١٩٦٧، فأقبلت الفتيات يتعلمن الفنون العسكرية، وبلغ عددهن ٣٠ ألف فتاة من طالبات الجامعة والمعاهد العليا والمدارس الثانوية. وكان إعدادهن ليس من أجل الوقوف في الصفوف الأولى في الحرب، وإنما تأهيلا للقيام بأعمال التمريض والإسعاف، وإعداد الطعام والإمدادات والذخائر والأسلحة، إلى جانب تأهيلهن لتعلم كيفية إعداد معسكرات الهجرة وتنظيمها وإخلاء المدن، ووسائل الإنقاذ. (أسامة إبراهيم، ٢٠١٨).

■ صدر دستور سنة ١٩٧١ الذي أكد المساواة التامة بين الرجل والمرأة، حيث نصت المادة ٤٠ منه على الآتي: «أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات

العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». (ويكي مصدر، دستور مصر ١٩٧١).

■ نُشر كتاب نوال السعداوي (المرأة والجنس) عام ١٩٧٢، وصار رمزا لإعادة إحياء الحركة النسوية المصرية. طالب الكتاب بمعيار موحد لمفهوم الشرف لكل من النساء والرجال، وهجر الممارسات الاجتماعية التي تستغل الدين لتبرير اضطهاد المرأة. وقد سبب الكتاب رد فعل عنيفا داخل المجتمع المصري، خاصة لأنه جاء مع صعود الأصولية الدينية في البلاد، (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، النسوية في مصر).

■ وفي حرب ١٩٧٣ ضمت سجلات التطوع في التنظيمات والهيئات النسائية آلاف الأعداد من الأسماء اللاتي أسهمن بالفعل في التطوع والمساعدة في حرب أكتوبر بشكل أو بآخر، فسجلت الأرقام الموجودة بسجلات أحد التنظيمات النسائية ١٣ ألف سيدة ثم تدريبهن على أعمال الإسعاف والتمريض للمساعدة في المستشفيات. كما سجلت حوالي تسعة آلاف سيدة متبرعة بالدم، وهذا نموذج واحد من أحد التنظيمات النسائية. بينما كانت تضم جمعيات الهلال الأحمر ألف عضوة أساسية مدربة تدريباً فنياً عالياً على أهبة الاستعداد للمساعدة والمشاركة. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المرأة في مصر).

■ بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ زاد عدد المنظمات النسوية غير الحكومية التي عملت في شتى القضايا الرامية إلى تمكين المرأة من حقوقها بما لا يتعارض مع الهدف الوطني العام، وهي نفس الفترة التي تزايد فيها نشاط الجمعيات الإسلامية التي انتشرت بين صفوف طلاب الجامعات المصرية، وهي أيضاً تلك الفترة التي أضررت فيها المرأة أدبياً وتم الاستهانة بكتابتها وإبداعاتها، وهي أيضاً ذات الفترة التي تم فيها تجاهل إبداعات المرأة وإعراض النقاد الرجال عن الكتابة أو التنظير في أدب النساء، تارة مدعين أن أدب النساء لا يرقى إلى مستوى الأدب، وتارة مدعين الفصل بين ما هو نسائي وما هو ذكوري، وإثارة التساؤل: هل هناك أدب نسائي أم لا؟ هكذا أضررت المرأة تماماً خلال فترة السبعينيات على عكس المتوقع بعد الانتصار المصري على إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣. (ثناء منير صادق، د. ت).

■ في نفس الفترة ومع إرهابات الردة عن المكاسب الاجتماعية والسياسية التي حققتها المرأة إبان ثورة يوليو، ارتفعت أصوات الحركة الإسلامية تخاطب النساء بما يجوز ولا يجوز عمله، وجاءت دعوة الإسلاميين لعودة المرأة إلى المنزل متواكبة مع بداية الأزمة الاقتصادية

وصعوبات ظروف العمل ومؤشرات انتشار البطالة، فكان خطابهم يتضمن تلاقيا واضحا بين الأجندة النسائية الإسلامية وبين الاستجابة للظروف الاقتصادية وتزاحم النساء للرجال في سوق العمل المحدود. وهو ما دعا قيادات الأربعينات النسائية إلى التعبير عن قلقهن من بوادر هذه الردة، وبدأ إحساس ينتاب مجموعات متناثرة من النساء بأنهن خرجن من رومانسية النضالات إلى وضع أكثر تجردا من أي حقوق سواء كان ذلك على المستوى الخاص أو العام، بالرغم من النصوص الرسمية وخاصة تلك المتعلقة بالدستور التي تنص صراحة على المساواة بين كافة المواطنين. (هالة شكر الله وآخرون، ١٩٩٨: ٢٨ - ٢٩).

■ ولم تسلم المرأة المصرية من الاعتقالات التي شنّها نظام السادات عقب انتفاضة الخبز عام ١٩٧٧، حيث خرجت المرأة مع الرجال ضد سياسات غلاء الأسعار، ونالت ما ناله الرجال من اعتقالات جماعية.

■ شكلت البنية التشريعية والقانونية في هذه المرحلة أطرا جوهريّة في مسيرة العمل السياسي للمرأة المصرية، حيث جاء تعديل قانون الانتخابات رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ بتخصيص ثلاثين مقعدا للنساء كحد أدنى وبواقع مقعد على الأقل لكل محافظة، ولم يسمح هذا القانون للرجال بالتنافس على هذه المقاعد، في الوقت الذي سمح فيه للنساء بالتنافس مع الرجال على باقي المقاعد الأخرى، الأمر الذي دفع نحو ٢٠٠ سيدة للترشح في انتخابات ١٩٧٩، وقد فازت ثلاثون منهن بالمقاعد المخصصة للنساء وبثلاث مقاعد أخرى من المقاعد غير المخصصة لهن، بالإضافة إلى ذلك عيّّن رئيس الجمهورية سيدتين ضمن قائمة العشرة أعضاء التي يحق لرئيس الجمهورية تعيينهم حسب الدستور، وبهذا أصبح إجمالي النائبات خمسة وثلاثين بنسبة ٨% من إجمالي الأعضاء. (أميمة سعودي، ٢٠١٩). إلا أن هذه المرحلة انتهت بصدور حكم من المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٨٦ بعدم دستورية القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، لما ينطوي عليه من تمييز على أساس الجنس. وقد انتهى هذا الوضع بالعودة لتطبيق نظام الانتخاب الفردي، مما ترتب عليه تراجع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المتعاقبة.

■ تم قصر العمل النسوي على الأعمال الخيرية تحت سيطرة وزارة الشؤون الاجتماعية.

أهم شخصيات وأحداث الموجة الثالثة:

■ صدّقت مصر على اتفاقية السيداو (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٨١، ونُشرت بالجريدة الرسمية في العدد رقم ٥١ بتاريخ ١٧ ديسمبر

١٩٨١. وهي معاهدة دولية بمثابة وثيقة لضمان حقوق النساء، وقع اعتمادها في ديسمبر ١٩٧٩ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. كانت السويد أول دولة تصدّق على الاتفاقية في ٢ يولية ١٩٨٠ لتدخل حيز التنفيذ في ٣ سبتمبر ١٩٨١، فيما جاءت مصر بين الدول الأوائل المصدّقة على الاتفاقية، وتدرج ضمن الاتفاقيات الدولية تلك المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة، أو بحقوق بعض الفئات، ومنها المرأة، على وجه الخصوص. وبناء عليه تكون اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) جزءا من النظام القانوني في الدولة، لها على الأقل قوة النصوص القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية (البرلمان) في مصر (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٢).

■ تكوين منظمات نسوية مستقلة تتبنى جوانب متنوعة من قضايا وحقوق النساء، مستفيدة بذلك من مساحات التنظيم والعمل الأهلي، مما أدى إلى نشأة مؤسسات نسوية مثل: مركز دراسات المرأة الجديدة، ورابطة المرأة العربية، ومركز قضايا المرأة المصرية، ومؤسسة المرأة والذاكرة، انتهاء بمؤسسة نظرة للدراسات النسوية التي نشأت عام ٢٠٠٥، التي حرصت كلها على استمرار عملها رغم القيود المتتالية المفروضة على منظمات المجتمع المدني والقوانين المنظمة لعملها واستهداف مؤسساتها.

تصنّف بعض الكتابات هذه التشكيكية على أنها تنتمي إلى الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة. وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما من حيث التوصيف الشكلي للأصل الطبقي، إلا أن النساء اللاتي اندرجن في هذه المجموعات قد انطلقن من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة عن تلك التي حرّكت التجمعات النسائية في مراحل سابقة. فقد انطلقت مؤسسات تلك المجموعات من ارتباط مسبق بحركات ديمقراطية عامة تشكلت من عناصر ذات أصول اجتماعية مختلفة. وكان هناك منذ بداية نشاطها طرح يبتعد عن مفهوم العمل الخيري، بل من رفض هذا النمط من العمل. كما طرحت القضية من منظور نسوي له بعد اجتماعي يتميز بالوعي بأهمية التعرف والتصدي لمشاكل النساء بصفة عامة والفقيرات والمهمشات بصفة خاصة. (هالة شكر الله وآخرون، ١٩٩٨: ٣٥). ولا يمكن القول بأن المهمات بقضايا المرأة كان قد نجح فعلا في الوصول إلى الجماهير العريضة من النساء، سواء من خلال الأفكار، أو من خلال العمل المباشر مع هؤلاء النساء. قد يكون أحد الأسباب لذلك هو الاستمرار في الانغلاق داخل دوائر مقتنعة أصلا بأحقية قضية ما، وربما عدم إيجاد اللغة التي تثار من خلالها هذه القضية. ولكن ما من شك في أن هناك أسبابا أخرى وراء

هذه العزلة، ومن أهمها عدم تشجيع الدوائر الرسمية لوجود خطاب نسوي قد يؤدي إلى الاشتباك مع المد الأصولي المعادي لتحرير المرأة. وبالتالي وجدت الكثير من النساء المطالبات بالمساواة بين الجنسين صعوبة كبيرة في إيجاد القنوات المناسبة للوصول إلى القاعدة العريضة من النساء المصريات الفقيرات وخاصة في الريف.

■ قدم المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية، الذي نظّمته الأمم المتحدة وعُقد في القاهرة عام ١٩٩٤، دفعة للحراك النسوي في مصر، إذ إنه وضع قضايا النساء على قمة الأولويات الوطنية حينما أصدر وثيقته التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان يقول فيها: «إن تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله وكفالة قدرة المرأة على السيطرة على خصوبتها، أمور تمثل حجر الزاوية في البرامج المتصلة بالسكان والتنمية. وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفلة هي جزء من حقوق الإنسان العالمية غير قابلة للتصرف ولا للفصل ولا للتجزئة. واشتراك المرأة اشتراكا كاملا وعلى قدم المساواة في الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وإزالة جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، هما هدفان من الأهداف التي تحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي». (الأمم المتحدة، ١٩٩٥: ١٠ - ١١). إن الربط بين السكان وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة ومعالجة هذه القضايا بطريقة شمولية ومتماسكة كان أحد أهم إنجازات مؤتمر القاهرة. إن مؤتمر القاهرة رسّخ تحولا كبيرا في طريقة التفكير حول مسألة السكان بعيدا عن الأهداف الديموغرافية المحددة، ونحو زيادة التركيز على حقوق الأفراد ومساواتهم وكرامتهم ورفاهيتهم خلال مرورهم بدورة الحياة. وقد ظهر ذلك جليا في إدراج مشروعات تنمية ووضع خطط قومية للدولة المصرية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي تم التعبير عنه في الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، لضمان تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

■ أما التقرير الرسمي للحكومة المصرية المقدم إلى المؤتمر الدولي الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٥)، فإنه رغم الميل الواضح إلى التخفيف من حدة الأوضاع التي تعيشها المرأة المصرية وإبراز بعض الجوانب الإيجابية، اضطر إلى الاعتراف ببعض الأمور الجوهرية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: «أن النساء يعانين أكثر من الرجال من آثار الفقر، خاصة عند النساء المعيلات للأسر، حيث يقل دخل هذه الأسر بنسبة ٣٧% عن متوسط

دخل الأسر التي يعولها رجل، وأن هناك تقضيات لتشغيل الذكور عند أرباب العمل، وأن نسبة أمية المرأة الحضرية قد بلغت ٤٥% في عام ١٩٨٦ و ٧٦% بالنسبة للمرأة الريفية، وأن أعلى مجال لعمل المرأة المصرية هو الزراعة والصيد وتربية الماشية (٣٦،٤%) بينما تنخفض النسبة إلى ٠،١% في مجالات الإدارة العليا». (United Nations, 1996:135-140). إن أهمية هذه الأرقام السابقة تكمن في إلقاء الضوء على أهمية تدخل المنظمات الأهلية المصرية بصدد تطوير أوضاع المرأة، خاصة في هذه المرحلة التي تشهد تراجعاً معلناً لدور الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي تبنته مصر عام ١٩٩١. وهذا ما يترك آثاراً مضاعفة في حالة النساء، نظراً للعوامل الثقافية والتاريخية التي لا تعير أهمية متكافئة بالنسبة للجنسين.

وبمبادرة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تم خلال عام ١٩٩٧ تشكيل ست مجموعات عمل تعمل على ستة محاور في إطار مشروع الدعم المؤسسي والفني للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين. والمحاور الست هي: الصحة الإنجابية، التمييز ضد الطفلة، المساواة أمام القانون، التعليم، العنف، تمكين النساء اقتصادياً. يضم إجمالي هذه المحاور ما يقرب من ١٠٥ منظمات أهلية موزعة على محافظات مختلفة، كما يهدف المشروع إلى خلق ٦ شبكات من المنظمات التي تعمل على المحاور المذكورة. هذا وتتميز هذه المجموعات بتنوع الخلفيات التي تشكلت على أساسها المنظمات، وكذلك باختلاف الرؤى والاقترابات. (سيدة محمود، د. ت).

■ وعلى صعيد آخر، فقد تراكبت هذه الفترة مع ظهور عدد جديد من الجمعيات المعنية بأمور المرأة. إلا أن تفسير هذه الظاهرة ليس إيجابياً بطريقة مطلقة، فعلى الرغم من أهمية تعدد الجمعيات التي تتبنى حقوق المرأة، أو التي تقدم خدمات للنساء وخاصة الفقيرات والمهمشات، فإنه ليس هناك ما يشير إلى ارتباط هذه الظاهرة بحاجة فعلية على مستوى المجتمع. بل إن أغلبية العمل الأهلي المصري الموجه نحو المرأة ما زال ينطلق من مفهوم أقرب إلى العمل الخيري، كما مازالت مفاهيم مثل التنمية الشاملة وتعزيز قدرات المرأة غير واضحة، مما أثر على نوعية المشروعات التي يتم تنفيذها. ومن جهة أخرى، فإن عدداً لا بأس به من هذه المنظمات الجديدة قد تأسس استجابة للاتجاهات الدولية خلال مرحلة التسعينيات بالذات، وعلى وجه الخصوص بعد مؤتمر المرأة العالمي في بكين عام ١٩٩٥. (أماني قنديل، ٢٠٠٥: ٥٥ - ٦٠). كما شكلت إمكانية الحصول على دعم أجنبي حافزاً

قويا لتكوين بعض هذه الجمعيات. وبالرغم من تزايد مصادر التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية إلا أنه مازال مسألة خلاف من حيث تقييم دوره ومدى تأثيره، ويزيد من أهمية ذلك أن الجهات المانحة، خاصة الحكومات الأجنبية، تفضل عادة البرامج والمشروعات التي تسفر عن نتائج ملموسة وسريعة، ومن ثم فهي تركز بشكل رئيسي على المشروعات الاقتصادية، في حين تفضل المنظمات الأهلية المشروعات ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى تمكين الفقراء واستيعاب المهمشين وتغيير الواقع الاجتماعي.

■ تكوين لجان المرأة في الأحزاب السياسية، وعلى الرغم من اهتمامها بالنساء إلا أن عملها انصب على قضايا الأسرة لا حقوق النساء في حد ذاتها، كما أن برامج عملها كانت تُصاغ بما يتماشى أساساً مع السياسة الحزبية لا المصالح النسوية (هالة كمال، ٢٠١٦: ١٩). علاوة على ذلك، هناك إشكاليات تتعلق بالأحزاب نفسها، فقضايا النساء عادة تواجه صعوبة في الإدماج ضمن السياسات التي يتبناها الحزب ويروج لها ويدافع عنها، حتى لو كانت حقوق النساء مدرجة في برنامجه. والمقصود بقضايا النساء هنا ليس قضايا الأحوال الشخصية فحسب، وإنما منظور النوع في كل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية... إلخ. إن الممارسة السياسية العملية تطرح أسئلة أصعب من المدرجة عادة في برامج الأحزاب العامة، أبرزها تلك المتعلقة بالأولويات والانحيازات. فالانحيازات الأيديولوجية والفكرية للحزب قد تشوّش رؤيته أحياناً لقضايا النساء، ما لم يكن هناك وعي شديد بمعضلاتها الواقعية، أي ما لم تتم جندرة هذه الانحيازات نفسها. (إلهام عيداروس وخلود جمعة، ٢٠١٤: ٢-١٧).

■ تبلور المطالب النسوية في إطار المبادرات التي نشأت كمبادرات مستقلة أو ضمن أنشطة المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية التي أفسحت المجال أمام برامج المرأة والنوع في داخلها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك: مجموعات الرصد الإعلامي لصور النساء في الإعلام، ومجموعة عمل مناهضة ختان الإناث في مصر.

■ في نهاية عام ١٩٩٤ اجتمع ممثلو عدد من المنظمات الأهلية المصرية لصياغة احتياجاتها، في ورشة عمل التقى فيها أكثر من ٢٢ منظمة أجمعت على أهمية وحاجة العمل النسوي في مصر لكافة أشكال التعاون فيما بينها، وذلك لتكوين قوة ضغط محسوسة الأثر في قضايا المرأة عن طريق تقوية ودعم الكفاءات وتنمية قدرات المشاركين

والمستهدفين لتطوير أدواتهم في تنمية المجتمع، متخذين من الالتزام بالاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة أساساً فكرياً لعلمهم المشترك وكحد أدنى للمبادئ التي تجمع بين المنظمات المشاركة في الملتقى. وفي نوفمبر عام ١٩٩٦، بدأ العمل بملتقى الهيئات لتنمية المرأة كمنظمة أهلية مشهورة وكشركة مدنية غير هادفة للربح بمشاركة إحدى عشرة منظمة أهلية شكلت مجلس الأمناء، تعمل في ضوء الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة كمرجعية لها، وخاصة المنظمات العاملة مع النساء بهدف رفع كفاءتها لتحقيق أهدافها وغاياتها التنموية. (أنهار، ١٩٩٨).

■ وقد أدت نسوية المجتمع المدني إلى تهديد سلطة الدولة في التعبير عن النساء، مما دفعها إلى إحياء سياسة نسوية الدولة في مواجهة نسوية المجتمع المدني، بتأسيس المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ ليكون متحدثاً رسمياً عن أوضاع النساء في مصر، وخاصة فيما يتعلق بالتواصل مع المنظمات الدولية والحصول على دعمها بدعوى تنفيذ بنود الاتفاقات الدولية. (هالة كمال، ٢٠١٦: ٢٠). وقد تبني المجلس القومي للمرأة منذ عام ٢٠٠٢ منهج إدماج النوع الاجتماعي في الخطط القومية للدولة التي تضمنت احتياجات المرأة المصرية على المستوى المركزي (خطط الوزارات)، واللامركزي (خطط المحافظات) متضمنة عدة قطاعات مثل: (التعليم - الصحة - البيئة - مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي - الرعاية الاجتماعية - تكنولوجيا المعلومات - السياحة - التوعية والتدريب).

■ وفي عام ٢٠٠٠ تم تحديث البنية الإجرائية لمنازعات الأحوال الشخصية وتخفيض تكلفة التقاضي وتيسير إجراءاته، بالإضافة إلى إقرار حق الخلع والطلاق من الزواج العرفي. تم تعديل قانون الجنسية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ وتحقيق المساواة الدستورية بين الأم المصرية والأب المصري في منح الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة من أجنبي. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المرأة في مصر).

■ نشر المعرفة بمناهج البحث النسوي، وتشجيع الإبداع والنشر النسوي.

■ المطالبة بحق النساء في حصة محددة لنظام الكوتا في التمثيل النيابي. (هند محمود وشيما طنطاوي، ٢٠١٦: ٣٢). وقد أدت استجابة النظام للحملات الداعية إلى تطبيق نظام الحصة (الكوتا) إلى إضافة ٦٤ مقعداً للنساء (من مجموع ٥١٨ مقعداً) في برلمان ٢٠١٠. ولكن بدلاً من أن تأتي معبرة عن نساء المجتمع المصري، احتلت أغلبها نساء من دوائر الحكم وعضوات الحزب الوطني الحاكم والمجلس القومي التابع لرئاسة الجمهورية. فقد

أدى تلاعب الدولة بنظام التمثيل البرلماني للنساء في انتخابات عام ٢٠١٠ البرلمانية إلى تشكيل الحركة النسوية في جدوى نظام حصة النساء في التمثيل السياسي. وسعى الناشطون إلى إلغاء نظام الكوتا النسائية الخاص بالأنظمة السابقة، أملين في استبدالها بديل أفضل لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة بدلا من ذلك.

■ قامت ثورة يناير ٢٠١١ ضمن حركات الربيع العربي ضد الأنظمة المستبدة في الدول العربية، وشاركت الفتيات في الوقفات الاحتجاجية التي مهدت لهذه الثورة ولعبن دورا أساسيا على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر)، المحفز للثورة ومحركها الأساسي. وانطلقت أولى مظاهرات منددة بانتهاكات وزارة الداخلية وتعذيب المواطنين داخل أقسام الشرطة وفساد حكم مبارك وحاشيته يوم ٢٥ يناير. وأدهشت المرأة المصرية العالم بدورها في ثورة يناير وما تلاها من فعاليات سياسية، وضحت الكثيرات منهن بحياتهن وأبنائهن من أجل تحقيق تطلعات المصريين في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

أهم شخصيات وأحداث الموجة الرابعة:

■ إن العصر الرقمي، وما نتج عنه من ظهور العديد من المواقع والشبكات الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، وفر منصة عظيمة التأثير للقيادات النسوية لتحقيق مزيد من التفاعل مع القضايا المجتمعية، وأتاح لهن قدرة أكبر على ترك بصماتهن على حاضر ومستقبل بلدانهن، ووفر لهن المساحة المناسبة للتعبير عن آرائهن ونظرتهم إلى القضايا المحلية والدولية بحرية ومسئولية.

■ تشكيل مجموعات مستقلة مناهضة للتحرش تنظم نفسها بحيث تتواجد في أماكن التجمعات خلال الاحتجاجات والاحتفالات. وهي مجموعات تضم نساء ورجالا مدربين على التعامل مع الاعتداءات الجنسية من خلال آليات الاشتباك والأمان، مع توفير الدعم الطبي والنفسي والقانوني اللازم. وقد تطورت حركة مناهضة التحرش الجنسي خلال السنوات الماضية، وتكونت داخل بعض المؤسسات النسوية والحقوقية برامج لمواجهة العنف الجنسي، كما اكتسبت قدرا من المصداقية بما جعل جامعة القاهرة على سبيل المثال تستعين بخبراتها في تكوين وحدة لمناهضة التحرش والعنف داخل الجامعة. وقد قامت ناشطات نسويات مصريات مثل: أمل المهندس، ومزن حسن وهند زكي، وداليا عبد الحميد بتسليط الضوء على تلك القضية وتحليلها والكتابة عنها وطرح سبل مواجهتها. (هند زكي وداليا عبد الحميد، ٢٠١٦: ٢٧٦-٢٧٨).

العمل، فنحن نشهد لأول مرة حراكا حول قضايا تنتمي لصلب المسألة النسوية تطرحها مجموعات تشكلت بشكل تطوعي تماما وتمارس عملا جماهيريا شديد الأهمية والصعوبة، ولم يكن على أجندة القوى الثورية نفسها حتى وقت حوادث الاغتصاب الجماعية في التحرير وحتى بعدها. وعلى الرغم من عدم طرحها خطابا نسويا واضحا في بعض الأحيان، فإن نضالها على الأرض شكّل في حد ذاته ذروة جديدة تماما في العمل النسوي الراديكالي تمثل في عزم وتصميم شابات وشباب بالغى البسالة قرروا استخدام أجسادهم كدروع بشرية لإنقاذ ناجيات لا تربطهن بهن أية صلة. ويعدّ دور الفتيات وتحديدا في مجموعات التدخل نضالا نسويا راديكاليا وأصيلا مستوحى من حالة نضالية طرحتها الثورة، وإن تجاوزتها لتطرح أسئلة عميقة تتعلق بالجسد وحرمة، وحق وجود النساء في المجال العام.

وفي ٤ يونيو ٢٠١٤، مُرّر قانون يجرم التحرش الجنسي. ويعدّ ذلك القانون هو الأول في مسألة التحرش في التاريخ المصري. نص القانون على أن التحرش اللفظي، أو الجسدي، أو السلوكي، أو الهاتفي، أو عن طريق الإنترنت، يمكن أن يؤدي لعقوبة الحبس فيما بين ٦ أشهر إلى ٥ أعوام، وغرامة تصل إلى ٥٠ ألف جنيه. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، النسوية في مصر).

■ أما المجال الآخر الذي شهد عملا نسويا منظما فقد تمثل في عملية كتابة الدستور الجديد، حيث قامت مجموعة من المنظمات والمؤسسات النسوية بتشكيل تحالف فيما بينها في مارس ٢٠١١، واتفقت بعض عضوات التحالف على تشكيل مجموعة النساء والدستور في مايو ٢٠١١ تتضمن ممثلات عن بعض المنظمات النسوية والمؤسسات الحقوقية المصرية جنبا إلى جنب مع ناشطات وباحثات نسويات. هذا وقد تم عمل المجموعة على ثلاث مراحل، وتوجهت بمطالبها إلى الجهات القائمة على صياغة دستور مصر، بما في ذلك الجمعية التأسيسية المنبثقة عن برلمان الإخوان التي أصدرت دستور ٢٠١٢، ثم لجنة الخبراء التي قامت بمراجعة دستور ٢٠١٢، قبل عرضه على لجنة الخمسين القائمة على كتابة دستور ٢٠١٤.

وقد تضمنت مراحل عمل مجموعة النساء والدستور ما يلي: أولا، دراسة التاريخ الدستوري المصري وحقوق النساء فيه، وتتبع المواد الخاصة بالنساء والأسرة وقضايا الجندر في عدد من دساتير العالم. ثانيا، تحديد مطالب النساء وحقوقهن الواجب إدراجها في الدستور الجديد، مع صياغتها صياغة قانونية. ثالثا، التواصل مع القوى السياسية واللجان المشاركة في كتابة

الدستور لطرح مطالب النساء والقيام بحملة لإدراجها ضمن مواد الدستور الجديد. (هالة كمال، ٢٤:٢٠١٦). أما مرحلة التفاوض الأخيرة التي تضمنت إدراج المطالب النسوية في الدستور فقد تمت بواسطة العضوات النسويات في لجنة الخمسين لتعديل الدستور، وعلى رأسهن هدى الصدة، التي تركز النقاش فيها حول المادة ١١ من الدستور المعروفة بكونها مادة المرأة في دستور ٢٠١٤ ضمن باب الحقوق والحريات. وتكفل دستور ٢٠١٤ بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية طبقا للمادة ١١ من الدستور التي تنص على الآتي: «تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات الهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنّة والنساء الأشد احتياجاً». (دستور مصر). إن الحقوق التي أقرها الدستور المصري الجديد للمرأة غير مسبوقة في الدساتير المصرية السابقة، ولكنها لا تعدّ، حتى الآن، إلا حبرا على ورق، ننتظر تطبيقه من خلال تشريعات تصدر قريبا وتدابير من الدولة تكفل هذه الحقوق.

■ استطاعت المرأة أن تحرز مكانا في النقابات المهنية حيث حصلت المحامية سامية سعيد على مقعد نقيب المحامين بمحكمة منيا القمح بالشرقية، حيث تفوقت على منافسيها الثلاثة من الرجال، كما حققت المرأة في عام ٢٠١١ إنجازات علمية متميزة منها على سبيل المثال حصول الباحثة زينب أبو النجا على لقب نساء في الكيمياء، حيث ورد اسمها ضمن القائمة التي أعدتها اليونيسكو في إطار مبادرتها لجعل عام ٢٠١١ هو عام الكيمياء، وذلك بالتزامن مع الذكرى المئوية لرحيل عالمة ماري كوري. ومن النماذج المشرفة في عام ٢٠١٨ حصلت مايا مرسي رئيسة المجلس القومي للمرأة على جائزة امرأة العقد في التمكين والحياة العامة بالهند، وتم تكريم السفيرة منى عمر من اتحاد قيادات المرأة العربية.

■ وفي هذا السياق يمكن الإشارة أيضا إلى الأحزاب النسائية التي تكونت بعد الثورة، منها ما يهدف بالأساس لدعم قضايا المرأة، ومنها ما يمارس العمل السياسي بشكل عام، ولكن يبدو فيه التمثيل النسائي واضحا ومؤثرا، حيث تأتي المرأة على قمة الهرم التنظيمي لهذه الأحزاب. ومنها: حزب المرأة الجديدة الذي أسسته الكاتبة والباحثة الاجتماعية ريم أبو عيد،

وحزب المساواة والتنمية برئاسة الفنانة تيسير فهمي، وحزب الحرية والانتماء برئاسة المحامية هالة طوبار، وحزب الحق المصري برئاسة نرمين محمد عبد الرحمن، وحزب شباب مصر الجمهوري برئاسة مشيرة أبو غالى عضو مجلس محلى حلوان، وحزب الحق برئاسة مريم ميلاد وهو يعتبر أول حزب سياسي تؤسسه امرأة مصرية مسيحية. كما أن عددا من الأحزاب الأخرى غير النسائية حرص على وجود شخصيات نسائية في المناصب القيادية العليا، ولعل أبرزها: انتخاب هالة شكر الله رئيسة لحزب الدستور، واختيار هدى الصدة نائبة لرئيس الحزب المصري الديمقراطي، وكريمة الحفاوي كأمينة عامة للحزب الاشتراكي المصري، بالإضافة إلى العديد من الرموز النسائية والنسوية النشطة في لجان الأحزاب الجديدة.

■ جاء مرسى بعد ثورة ٢٥ يناير كأول رئيس مدني منتخب لمصر. وتم إعلان فوزه في ٢٤ يونيو ٢٠١٢، وتولى منصب رئيس الجمهورية رسمياً في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ بعد أداء اليمين الجمهورية. وفي البداية فقد ضَعَفَ تمثيل المرأة في الفريق الرئاسي، الذي اقتصر على ثلاث سيدات فقط، وهن باكينام الشرقاوي، والكاتبة الصحفية سكينه فؤاد وأميمة كامل القيادية بحزب الحرية والعدالة قبل أن تستقيل سكينه فؤاد، ويتقلص العدد لاثنتين فقط، وأتبع ذلك قصر التمثيل الوزاري للمرأة، منذ تسلّم مرسى للحكم، على وزيرتين فقط، وغيابها كلياً عن شغل منصب محافظ، وإقصاؤها من عضوية المحكمة الدستورية العليا بعد استبعاد المستشار تهاني الجبالي التي كانت أول امرأة مصرية تتولى مهنة القضاء في الحقبة المعاصرة، ومازالت المرأة المصرية التي احتلت المنصب القضائي الأعلى في تاريخ مصر. مشهد يسوده التهميش والإقصاء والقهر والتمييز والظلم، جميعها سمات رسمت معاناة المرأة المصرية خلال تلك الفترة، حيث تعرضت مكتسبات المرأة المصرية إلى ردة بعد أن كانت مصر تتحرك إلى الأمام في أجندة المرأة قبل عام ٢٠١١، وجاءت محاولات الإخوان المستمرة للانقضاء على حقوق المرأة. وقد ظهرت النوايا الأولى لإقصاء وتهميش المرأة منذ بداية حكم الجماعة، فمنذ بداية تشكيل الجمعيتين التأسيسيتين لوضع دستور البلاد، تم تمثيل ٧ سيدات فقط بتلك الجمعيتين وتنتمين لتيار الإسلام السياسي من إجمالي ١٠٠ عضو، كما كن عضوات بالبرلمان المنحل بالمخالفة لحكم قضائي واجب الاحترام من محكمة القضاء الإداري بعدم جواز عضوية أعضاء البرلمان في التشكيل الخاص بالجمعية التأسيسية للدستور، تلاها خروج مشروع قانون الانتخاب خالياً من رغبة حقيقية في مشاركة

المرأة في البرلمان، وتعتمد إقصائها عن الانتخابات، ويات يطلق على النساء المنتسبات بالجماعة اسم الأخوات، حيث يقتصر عملهن على الجانب الدعوى فقط، أما على الصعيد السياسي فليس للمرأة أي دور أو تمثيل فعال يُذكر، فالمرأة أصبحت ممثلة في البرلمان بعدد ضئيل لا يمثل طموحاتها، ولا يتم مناقشة قضايا المرأة التي تلبى طموحاتها، خاصة بعد الاستفزاز التي قامت به إحدى النائبات حين قدمت طلبات غريبة تتعلق بإلغاء بعض القوانين الخاصة بالتحرش الجنسي، وإلقاء التهم على المرأة كونها هي الجاني والمسئول الأول عن إثارة الرجل واستفزازه. كما سعت بعض التيارات داخل البرلمان لتعديل قوانين الأحوال الشخصية بصورة تنتقص من حقوق المرأة التي حصلت عليها بعد كفاح دام لعقود طويلة، فيما يتعلق بالخلع، وخفض سن الحضانة من ١٥ إلى ٧ سنوات، ومطالبات بخفض سن الزواج، كما ظهرت دعاوى لإجراء ختان الإناث بالمجان ببعض القرى. وظهرت أيضا توجهات واضحة وممنهجة لعزل النساء من المواقع القيادية والتنفيذية، والنقل التعسفي وعدم حصول النساء على حقهن في الترقيات للوظائف الأعلى، فضلا عن خروج العديد من التصريحات من قبل بعض التيارات والأحزاب ذات التوجه الديني لتقييد دور المرأة داخل المنزل فقط، وهذا مثل انتكاسا شديدا لحقوق المرأة، وخرقا للدساتير والقوانين الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها مصر التي تنص على منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتمكين المرأة على قدم المساواة مع الرجل. فضلا عما يجري في مناهج التعليم من تغييرات عديدة، حيث تمت إزالة صور الرائدات النسويات اللاتي لا يرتدين حجابا من كافة المناهج المقررة على طلاب المدارس، في تزوير واضح وعنصري لمناهج التاريخ واللغة العربية، فضلا عن إلغاء فصل كامل من مناهج التاريخ حول إسهام المرأة المصرية في تاريخ الحركة الوطنية.

يأتي هذا في ظل تجاهل أو جهل بإسهام المرأة في الاقتصاد، حيث إن ٣٢% من الأسر المصرية تعولها امرأة، ووفقا لآخر إحصائيات القوى العاملة عام ٢٠١٢، تمثل ٢٣،٢% من قوة العمل في القطاع الرسمي و ٧٠% في القطاع غير الرسمي. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المرأة في مصر).

وبسبب تلك الأحداث جميعا ونتيجة لهذا التهميش والإقصاء المتعمد، انتفضت المرأة المصرية عدة مرات وخرجت في مظاهرات في جميع الميادين المختلفة للمطالبة بإسقاط نظام ظالم، ولم تمنعها حملات التحرش الممنهجة ضد المتظاهرات من التعبير عن غضبها،

حتى جاء يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الذى شهد خروج ملايين المصريين في ميدان التحرير وميادين مصر المختلفة بالمحافظات، تتصدرهم جموع نساء مصر من جديد، معلنة رفضها التنازل عن حقوقها التي طالما حاربت من أجلها. وكان للمرأة المصرية دور كبير في حماية وطنها، فبخلاف امتلاء ميادين مصر بالنساء في ٣٠ يونيو، وفي ٣ يوليو ٢٠١٣، فقد بلغت نسبة تصويتهم ٥٥% في الاستفتاء على دستور ٢٠١٤، كما بلغت أصواتهن نسبة ٤٤% من إجمالي أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤. وهو ما يجعل المرأة كتلة حرجة في التصويت في الانتخابات.

■ وجاء أول دليل عملي على احترام القيادة السياسية الجديدة للمرأة وتقديرها من خلال اعتذار الرئيس السيسي للسيدة التي تعرضت لتحرش جنسي بميدان التحرير أثناء الاحتفالات بمناسبة تنصيبه رئيسا للجمهورية في عام ٢٠١٤، حيث قام الرئيس الجديد للبلاد بزيارتها بالمستشفى وتقديم باقة من الزهور لها مع الوعد بأن الدولة لن تقبل مثل هذه الحوادث في المستقبل، وسوف تتخذ إجراءات صارمة.

■ تحقق للمرأة المصرية مكتسبات عديدة وهامة على صعيد تمكينها من الوصول إلى مواقع صنع القرار، ويذكر أنه تم تعيين أول امرأة محافظا وأول امرأة مستشارا للأمن القومي لرئيس الجمهورية، وتعيين أول نائبة لمحافظ البنك المركزي وتعيين ٦ سيدات كنائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة، وأول سيدة قاضية تتولى رئاسة محكمة في مصر، وتعيين ٥ نائبات للمحافظين بالإضافة إلى زيادة نسبة الوزيرات إلى ٢٠٪، فقد أدى أعضاء الحكومة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، في ١٤ يونيو ٢٠١٨ اليمين الدستورية، أمام الرئيس السيسي. وتضمنت ٨ وزيرات مما يعكس التوجه لإتاحة الفرصة للسيدات لتولى مناصب قيادية.

■ شهدت الانتخابات البرلمانية الأولى بعد ثورة ٣٠ يونيو زيادة ملحوظة في نسبة النساء اللاتي يرغبن في خوض المعركة الانتخابية، حيث قُدرت نسبتهم بحوالي ١٧،١٩% حيث خاضت المعركة الانتخابية ٩٤٩ مرشحة من أصل ٥٥١٨ نظرا لاهتمام العديد من النساء بخوض العملية الانتخابية، وقد أعطي الدستور تميُّزا إلى حد كبير للمرأة مما ساعد في أن يصبح برلمان ٢٠١٥ هو أكبر البرلمانات في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية من حيث عدد النائبات فيه، حيث بلغ عدد النائبات ٩٠ نائبة منهن ٧٦ منتخبة، بالإضافة إلى ١٤ سيدة معينة، بنسبة ١٥% من جملة الأعضاء. (عبدالرحمن صلاح، عبدالعزيز مصطفى، ٢٠١٦). وأصبح ترتيب مصر بناء على انتخابات عام ٢٠١٥ لنسبة البرلمانات ٩٩ على

مستوى العالم بعد أن كان ترتيبها ١٢٥. (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧: ٣٠). وعلى مستوى المحليات خصصت المادة ١٨٠ من الدستور للنساء ربع عدد المقاعد في المجلس المنتخب لكل وحدة محلية في مختلف مستويات الحكم المحلي، من المحافظة إلى المركز ثم المدينة وحتى مستوى القرية. (دستور مصر).

■ تم تدشين أول استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (٢٠١٥ / ٢٠٢٠) في ٢٧ / ٤ / ٢٠١٥، وذلك إيماناً بالمسئولية الوطنية الواقعة على عاتق كافة الجهات المعنية لمواجهة هذه الظاهرة إعمالاً لنصوص دستور ٢٠١٤. وقد أعلنت وزارة العدل عن نيتها إنشاء دوائر قضائية خاصة بالفصل في قضايا العنف ضد المرأة، وستكون بدايتها في المحاكم الابتدائية، ومهمتها الأساسية الفصل في كل القضايا التي لها علاقة بقضايا العنف، وهذا يختلف عن محاكم الأسرة التي تنظر في حقوق المرأة الأسرية مع الزوج والأبناء، ويتم تأهيل القضاة لهذه الدوائر القضائية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس القومي للمرأة، ووزارة العدل.

■ أتت الخطة الوطنية لمناهضة ختان الإناث (الاستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث ٢٠١٦-٢٠٢٠) لتأكيد التزامات الدولة المصرية الوطنية والدولية، واستكمال مجهودات مصر السابقة الحكومية والأهلية لحماية الحقوق الأساسية الصحية والنفسية والاجتماعية للطفل والمرأة والأسرة المصرية.

وتم إصدار القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بختان الإناث، حيث تم تعديل نص المادة ٢٤٢ مكرر من قانون العقوبات بتغليظ مدة عقوبة إجراء الختان ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد وإضافة مادة ٢٤٢ مكرر "أ" بإدخال عقوبة على من طلب ختان الإناث وتشديد العقوبة في كل الاحوال إذا ترتب الفعل لعاهة مستديمة أو أفضى إلى الموت، (الجريدة الرسمية، ٢٠١٦).

■ تم تعديل قانون الخدمة المدنية لعام ٢٠١٦ الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات، مثل إجازة وضع لمدة ٤ أشهر بدلا من ٣ أشهر، فيما خصص قانون الاستثمار الجديد (المادة ٢) لضمان تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء، كما تقدمت وزارة التضامن الاجتماعي بقانون لتغليظ عقوبة الامتناع عن النفقة، كذلك حرص المجلس القومي للمرأة على إدراج الحرمان من الميراث كأحد صور العنف ضد المرأة في مشروع قانون حماية المرأة من العنف المعد من المجلس منذ عام ٢٠١٤، واتصالا بذلك قدم المجلس في يونيو

٢٠١٥ إلى مجلس الوزراء مقترح تجريم منع تسليم أحد الورثة، ذكرا أو أنثى، حقه في الميراث.

■ ثم جاء إعلان الرئيس السيسي عام ٢٠١٧ عاما للمرأة المصرية، الأمر الذي يعدُّ سابقة تاريخية في مصر، ووصف السيسي خطوات الإسراع نحو تمكين المرأة وحماية حقوقها الدستورية بأنها واجب وطني.

■ في أعقاب إعلان الرئيس السيسي عام ٢٠١٧ عام المرأة المصرية، أطلق المجلس القومي للمرأة حملة توعية بعنوان "تاء مربوطة" لتشجيع التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة في مصر. واتخذت الحملة من هذا الحرف الأبجدي شعارا لها على هيئة ذراعين متعانقين. وصاحب هذا الشعار شعار آخر يحمل كلمات "التاء المربوطة سر قوتك"، ويعني أن كونك أنثى لم يعد يشكل عائقا أمام تطلعاتك. إن حملة "تاء مربوطة" لا تخاطب المرأة فقط، بل المجتمع بأسره، وتسعى إلى تغيير نظرة المجتمع إلى دور المرأة. وتابعت الحملة أكثر من ٤٨ مليون زائر على وسائل التواصل الاجتماعي وأكثر من ١٢ مليونا على شاشات التلفزيون.

■ وما يؤكد التزام القيادة السياسية بتحقيق تمكين المرأة المصرية، اعتماد الرئيس السيسي الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٧، كتوجيه إلى الحكومة المصرية لاعتمادها واعتبارها بجميع محتوياتها دليلا وخارطة طريق لجميع الأعمال المتعلقة بتمكين المرأة. وقد أنشأ المجلس القومي للمرأة مرصد المرأة المصرية لضمان وجود متابعة للاستراتيجية الذي يتابع تنفيذها من خلال تطبيق آليات الرصد والتقييم.

■ يولى القطاع المصرفي المصري أيضا اهتماما بالغا بالمرأة المصرية، لما لها من دور فعال كشريك في تنمية المجتمع، حيث تعمل البنوك على تقديم برامج تمويلية وفنية من أجل تحقيق فهم أفضل لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها المرأة، بالإضافة إلى تسخير كل الموارد المتاحة لدعم مبادرة الشمول المالي للمرأة، فضلا عن تقديم الدعم الاستشاري للمشاريع التي تقودها المرأة بشكل مباشر، بهدف تزويدهن بالخبرات اللازمة من خلال مساعدتهن في إعداد البيانات المالية، وتنظيم دورات تدريبية، وورش عمل. (مصطفى محمود وآخرون، ٢٠١٩).

■ كما أطلق الرئيس السيسي مبادرة "مصر بلا غارمين ولا غارمات"، وتم إعداد مشروع قانون يمنع سجن الغارمات، يناقشه البرلمان، مقابل تأديتها خدمة تتعلق بالمنافع العامة،

ويتم العمل بالتوازي مع تلك المبادرة وبرنامج "مستورة"، الذي يوفر تمويلا تتراوح قيمته ما بين ٤ آلاف و ٢٠ ألف جنيه، لمساعدة المرأة الفقيرة القادرة علي العمل، لإنشاء مشروع صغير ومتناهي الصغر.

■ وتم تدشين مشروع تكافل وكرامة عام ٢٠١٥، وهو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي. وقد بلغت نسبة السيدات من إجمالي المستفيدين من البرنامج ٨٨،٢%. (وزارة التضامن الاجتماعي).

■ أقيمت في مطلع ٢٠١٩ فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان أسوان الدولي لسينما المرأة، ويهدف المهرجان إلى تسليط الضوء على الأعمال السينمائية الهامة المتعلقة بقضايا المرأة.

■ موافقة مجلس النواب خلال جلسته العامة في ١٦ أبريل ٢٠١٩ على تعديل المادة ١٠٢ من الدستور، ويقضى التعديل بتخصيص ٢٥% من مقاعد البرلمان للمرأة.

مطالب النسويات المصريات على مدار قرن:

شهدت الحركة النسوية المصرية تواصلا عبر أجيالها من حيث المطالب المرفوعة وأدوات العمل النسوي، فكل موجة من موجات الحركة النسوية المصرية تحرص على الحفاظ على مكتسبات الأجيال السابقة والبناء عليها بما يجعلنا أمام مطالب نسوية سياسية واجتماعية منطلقة من واقع المجتمع المصري عامة وتاريخ النساء والنسويات خاصة. وقد استند النضال النسوي في موجاته المختلفة إلى حق المواطنة، الذي يشير إلى العلاقات بين دولة ما والمواطن الفرد، وكذلك العلاقات السياسية بين المواطنين أنفسهم. وهكذا يتضمن مفهوم المواطنة سلسلة من العلاقات السياسية والاجتماعية، وبالتالي حزمة من الحقوق والواجبات المتعلقة بها.

وقد أدى التضامن النسوي والعمل المشترك إلى صياغة برامج نسوية تسعى إلى الحفاظ على حقوق النساء ومكتسباتهن على مستويات عديدة وفي سياقات متنوعة، لتظل الحركة النسوية المصرية حركة سياسية واجتماعية متواصلة عبر الأجيال. فبينما يحتفى العالم بيوم المرأة العالمي، يحتفى تاريخ مصر الحديث في كل يوم برائدات يانعات أنرن سطورهم بمداد التمدين والحضارة، فقد اقترنت الحركة النسوية في مصر بالحراك الثقافي والاستتارة، حتى صارت مكونا أساسيا لكل مشروعات التمدين المصرية منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم.

ومما لا شك فيه أن المرأة المصرية استطاعت الحصول على الكثير من الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما أنها أحرزت العديد من المكاسب السياسية التي ردت لها اعتبارها. وقدمت الوثيقة الدستورية في مصر عام ٢٠١٤ فرصا حقيقية للقضاء على التمييز ضد النساء وتحفيز مشاركتهن سياسيا، وهو الأمر الذي كان محل نضال لحركات حقوقية ونسوية في مصر على مدار عقود حتى تتحقق تلك المطالبات في الدساتير المصرية المتعاقبة، وهناك العديد من النصوص في دستور ٢٠١٤ تمثل فرصا لا بد من النضال من أجل استغلالها.

ثالثا: تحديات وفرص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مصر

يشير مصطلح تمكين المرأة إلى تقوية النساء في المجتمعات المعاصرة، وقد أصبح هذا المفهوم موضوعا هاما للنقاش خاصة في مجالات التنمية والاقتصاد، ومن الممكن أيضا أن يشير مفهوم التمكين للأساليب التي تمكّن الأجناس الأخرى المهمشة في سياق اجتماعي أو سياسي معين. يعنى المفهوم الأكثر شمولية لمصطلح تمكين المرأة بالأشخاص من أي جنس كان (مع التشديد على الفرق بين الجنس البيولوجي والجنس كدور يؤديه الشخص)، وبذلك يشير أيضا إلى الأجناس المهمشة الأخرى في سياق سياسي أو اجتماعي معين.

المحور الأول: التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة

جدول (١) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسي والقيادة

القيمة المرصودة	السنة	مؤشرات قياس الأثر
٤٤%	٢٠١٤	نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات
١٥%	٢٠١٦	نسبة تمثيل المرأة في البرلمان
٠,٥%	٢٠١٥	نسبة الإناث في الهيئات القضائية
٤,٢%	٢٠١٦	نسبة الإناث في المناصب العامة
١٨,٣%	٢٠١٦	نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا

المصدر: مرصد المرأة المصرية.

على الرغم من المتغيرات الواسعة التي حدثت بالمجتمع المصري خلال السنوات الفائتة والنقلات الثقافية والاجتماعية والثورية، إلا أن الأمر لم يصل بعد إلى عدد من المسائل

والقضايا المجتمعية، وفي الرأس منها قضية دور المرأة وتمكينها سياسيا والمساواة بينها وبين الرجل في تقلد المناصب القيادية داخل السلطة التنفيذية والقضائية.

تشير خبرات المرأة المصرية في مجال المشاركة السياسية إلى أنها تواجه بالعديد من القيود التي ترجع في جوهرها إلى طبيعة الثقافة المجتمعية المتوارثة عبر الأجيال، التي تتحدد عبر عدد من العوامل، أبرزها: الخطاب الديني والثقافة الذكورية الأبوية المسيطرة على المجتمع المصري بصفة عامة، ما يترك أثره على تصورات المصريين والمصريات بشأن وجود وحرية حركة المرأة في المجال العام.

وتواجه الدولة تحديا كبيرا لتحقيق هذه الأهداف، فثمة فجوة نوعية كبيرة لصالح الرجال بشأن نسب تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار، حيث يتطلب القضاء على هذه الفجوة وتحقيق المساواة بين الجنسين مراجعة لجملة من القوانين، وإقرار سياسات عامة من منظور النوع الاجتماعي، تتضمن إجراءات محددة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص داخل جميع المؤسسات بالدولة، فضلا عن تدخلات جادة من أجل تغيير الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع التي تضع النساء في أطر تقليدية، وتكرس للتمييز ضدهن في شغل المناصب القيادية، وتحول دون وصولهن لمواقع اتخاذ القرار.

المحور الثاني: التمكين الاقتصادي

جدول (٢) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاقتصادي

القيمة المرصودة	السنة	مؤشرات قياس الأثر
٢٦,٣%	٢٠١٦	نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر
٢٤,١%	٢٠١٨	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل
٢٣,١%	٢٠١٧	معدل البطالة بين الإناث
٦,٤%	٢٠١٨	نسبة النساء في وظائف إدارية
٣٨,٤%	٢٠١٨	نسبة النساء في وظائف مهنية
٢٨%	٢٠١٨	الدخل المكتسب المقدر (فجوة الدخل بين الذكور والإناث)
٦٨,٨%	٢٠١٨	نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة
٥١%	٢٠١٨	نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة

نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	٢٠١٨	٩,٢%
------------------------------------	------	------

المصدر: مرصد المرأة المصرية.

يكشف تقييم الواقع المصري لتنمية ريادة الأعمال النسائية عن أن النساء لايزلن تشكلن موارد غير مستغلة في قطاع الأعمال على أكمل وجه. فعلى الرغم من هيمنة النساء على قطاع المشروعات متناهية الصغر غير المنظم، إلا أن عددا محدودا منهن اللاتي تتحقق لهن فرص نمو كافية للتحويل إلى مشروعات منظمة. الأمر الذي يقتضي خلق المزيد من الوعي لدى الحكومة والأطراف المعنية الرئيسية بأهمية رائدات الأعمال للاقتصاد المصري والمساواة بين الجنسين في السياسات ودعم البرنامج.

وفيما يتعلق بنقاط القوة النسبية للشروط المرجعية الستة لتنمية ريادة الأعمال النسائية، تم تقييم مصر كأكثر قوة فيما يتعلق بالنظام القانوني المراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين، وخدمات دعم تطوير الأعمال المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين (حيث سجلا ٣ نقاط من أصل ٥ نقاط). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، هناك عدد من التحديات التي يتعين التصدي لها لتحسين بيئة تنمية ريادة الأعمال النسائية، ولا سيما في الجوانب المتعلقة بالقيادة الفعالة في مجال سياسات تنمية ريادة الأعمال النسائية، والوصول إلى التمويل، والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، ومشاركة رائدات الأعمال في حوار السياسات.

ولا يمكن للجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي أن تؤتي ثمارها دون إزالة التمييز النوعي بين الرجل والمرأة، الذي يمثل أحد المشاكل الهيكلية في سوق العمل المصري، حيث يأتي التمييز سواء في تقسيم الوظائف بشكل أو بآخر، أو حتى في مستويات الأجور، الأمر الذي يقلل من الحافز أمام المرأة للمشاركة، خاصة إذا أضفنا أن المرأة تحتاج أحيانا إلى معدلات أجور مرتفعة تحفزها للخروج للعمل وترك أولادها أو إرسالهم لدور حضانة ذات تكلفة مرتفعة. ويفترض إطار المساواة بين الجنسين على أرض الواقع الذي وضعه أرونا راو وديفيد كيلر في عام ٢٠٠١ «أنه إذا لم يتم إجراء استثمارات لمعالجة أنماط التحيز القائمة على أساس نوع الجنس والهياكل الراسخة للأنظمة والمؤسسات المكلفة بتحويل سياسة المساواة بين الجنسين إلى واقع عملي يعود بالنفع على النساء والفتيات، فإن هذه الأعراف الاجتماعية غير الرسمية المترسخة بشدة ستؤدي إلى إفساد أفضل السياسات

والخطط الرامية إلى تعزيز العدالة بين الجنسين». (البنك الدولي، ٢٠١٨: ١٠). هذا وقد أظهر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي أن الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٧ أظهرت أن مصر حلت في المركز الـ ١٣٥ من بين ١٤١ بلدا في مجال المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية (World Economic Forum, 2018:24).

المحور الثالث: التمكين الاجتماعي

جدول (٣) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاجتماعي

القيمة المرصودة	السنة	مؤشرات قياس الأثر
٣٠,٨%	٢٠١٧	نسبة الأميات بين الإناث +١٠
١٩,٤%	٢٠١٧	نسبة الأمية بين الإناث (٢٠-٢٩ سنة)
٥٨,٥%	٢٠١٤	نسبة السيدات المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة
٣,٥ طفل	٢٠١٤	معدل الإنجاب الكلي (طفل لكل سيدة)
٨٢,٨%	٢٠١٤	نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة
٥١,٨%	٢٠١٤	نسبة الولادة القيصرية
٤٥,٩	٢٠١٦	نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حي)
٧٤ سنة	٢٠١٨	توقع الحياة عند الميلاد
٦٢,٤ سنة	٢٠١٦	متوسط عدد السنوات التي تعيشها الأنثى بصحة جيدة
١٠%	٢٠١٥	نسبة الإناث المعاقات المعينات بالقطاع الحكومي
١٧٤	٢٠١٦	عدد دور المسنين
٢٩,٥%	٢٠١٧	نسبة الحاصلات على تعليم متوسط أو فوق المتوسط بين السكان في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)
١١,٢%	٢٠١٧	نسبة الحاصلات على شهادات جامعية أو أعلى من بين السكان في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)

المصدر: مرصد المرأة المصرية

يمثل التمكين الاجتماعي خطوة أساسية وأولية في أي اتجاه تمكيني للمرأة على الصعد كافة. فالتمكين الاقتصادي حاله حال التمكين القانوني والسياسي، يصبح غير ذي جدوى في حال

كانت المرأة مهمشة اجتماعيا وغير مرغوب في مشاركتها الفعّالة في الواجبات والحقوق، أو في حال كان أي خروج لها عن أي مسار اجتماعي يعد عصيانا وإثما تستحق العقاب من أجله. وحين نتحدث عن العقاب هنا، فنحن نتحدث عن مجتمع سلطوي برمته من ناحية الذكور أو من ناحية العائلة بإناتها في بعض الأحيان، ممن يعتقدون أن أي خروج على العرف العام جريمة تستوجب تطبيق العقاب، ما يجعل المجتمع خصما وحكما في آن واحد. من هذا المنطلق يبدو التمكين الاجتماعي أشبه بتمهيد الأرض وتعزيز خصوبتها، بهدف غرس محاور تمكينية أخرى تستطيع المرأة من خلالها إثبات حضورها الإنساني ووجودها عنصرا فاعلا في بناء المجتمع، إذ إنها والرجل يعدان صنوين متكافئين ومتمثلين في الحقوق والواجبات لا يمكن أن يتفوق أحدهما من دون دعم الآخر أو وجوده.

يعتبر التعليم محركا رئيسيا للتمكين، وتشير مؤشرات التعليم إلى أن المرأة المصرية حققت إنجازات ملموسة في سد فجوة المساواة بين الجنسين فيما يخص الالتحاق المدرسي على كافة المراحل التعليمية، إلا أن معدلات الأمية بين الإناث مازالت مرتفعة وتفوق النسبة السائدة بين الذكور. وحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧ «بلغت نسبة الأمية بين الذكور ٢١,٢% مقابل ٣٠,٨% بين الإناث» (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨: ٢٥)، وتتسع الفجوة في المستويات الاقتصادية المنخفضة وهو ما يؤكد أهمية عدم الاقتصار على المؤشرات الإجمالية دون تدارس المؤشرات بين الشرائح الاجتماعية المهمشة التي تتسع بينها فجوة المساواة بين الجنسين. وبعد ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في مصر معوقا أساسيا أمام تمكين المرأة المصرية وبخاصة المرأة الريفية، وقد يرجع ذلك إلى الموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن من السفر خارج مجتمع القرية التي يعشن فيها، وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوى للتعليم. ويتمثل أحد متطلبات تحقيق أهداف التنمية في مصر للسنوات العشر القادمة في مشاركة جميع الهيئات والمؤسسات لمواجهة المستويات التعليمية المتدنية لدى الإناث، وبالتالي سوف يكون هناك حاجة ملحة للعمل الجماعي للتصدي للمشكلة بدلا من الجهود المتناثرة كما هو الحال الآن. إنه يجب تحسين إمكانية حصول الإناث على التعليم المؤهل، وصياغة السياسة التعليمية من خلال العمل على تحقيق التكافؤ في الفرص، ومواجهة كافة أشكال التمييز في التعليم على أساس النوع، وإعطاء الأولوية لمحو أمية النساء خاصة في المناطق الريفية والعشوائية.

المحور الرابع: الحماية

جدول (٤) مؤشرات قياس الأثر لمحور الحماية

القيمة المرصودة	السنة	مؤشرات قياس الأثر
١٨%	٢٠١٤	نسبة الإناث (٢٠-٢٩) اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة
٢٤%	٢٠١٤	نسبة الإناث المتزوجات/سبق لهن الزواج (٢٠-٢٩) اللاتي أنجبن قبل العشرين
١٣%	٢٠١٥	نسبة الإناث اللاتي تعرضن للتحرش
٨٧,٢%	٢٠١٥	نسبة السيدات (١٥ - ٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج اللاتي تم ختانهن
٥٦%	٢٠١٤	نسبة الفتيات أقل من ١٩ سنة المتوقع ختانهن
٢٥,٢%	٢٠١٤	نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جسدي من قبل الزوج
١٨,٨%	٢٠١٤	نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف نفسي من قبل الزوج
٤,١%	٢٠١٤	نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج

المصدر: مرصد المرأة المصرية.

إن العنف ضد النساء والفتيات هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً واستمراراً وتدميراً في عالمنا اليوم. ولكن لا يزال معظمه غير مبلّغ عنه بسبب انعدام العقاب والصمت والإحساس بالفضيحة ووصمة العار المحيطة به. على سبيل المثال، في مصر، تشير التقديرات إلى أن: «نحو ٧,٨٨٨ مليون امرأة يعانين من العنف بجميع أشكاله سنوياً، سواء على يد الزوج أو الخطيب، أو أشخاص من الدوائر المقربة لها، أو الغرباء في الأماكن العامة. وعلى الرغم من ذلك، فلم يتعد عدد النساء اللاتي يبلغن الشرطة بحوادث العنف ٧٥ ألف امرأة، وكذلك لا يتعدى عدد النساء اللاتي سعين للحصول على خدمات المجتمعات المحلية ٧ آلاف امرأة» (UNFPA CAPMAS and NCW, 2016: 156). وهذه الأرقام قد تشير لضعف الوعي لدى المرأة، أو لعدم انتشار ثقافة الاستعانة بها، أو لاعتقاد المرأة بعدم فاعلية المؤسسات في الحد من العنف ضدها وخاصة العنف المنزلي ومن ثم لا تلجأ إلى هذه المؤسسات.

لهذا النوع من العنف عواقب بدنية وجنسية ونفسية عديدة، منها ما يصيب الضحية على الفور ومنها ما يدوم أثره على الأمد الطويل. ويقوّض العنف القائم على النوع الاجتماعي رفاه النساء بوجه عام، ويقف حائلاً دون مشاركتهن الكاملة والفعّالة في المجتمع. ولا تقتصر الآثار السلبية التي يخلفها ذلك العنف على ضحاياه من النساء، وإنما تمتد للأسرة والمجتمع والدولة ككل، بما في ذلك تكلفة مادية باهظة، بدءاً من الإنفاق على الرعاية الصحية ومروراً بالنفقات القانونية وانتهاءً بخسائر الإنتاجية، الأمر الذي يأتي على حساب الموازنة العامة للدولة والتنمية عموماً. وفي مصر، «قُدرت تكلفة العنف الذي تعاني منه النساء وأسرهن بما لا يقل عن ٢٠٨ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٥، وقد تصل إلى ٧٨٠ مليون دولار أمريكي» (UNFPA CAPMAS and NCW, 2016:128). وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في مجال التشريعات والسياسات في مصر، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الثغرات فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية والكاملة للضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة، حيث يطغى في بعض الأحوال جانب التمويل والميزانية على واقع معدلات انتشار العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله التي لاتزال مرتفعة على نحو يبعث على القلق. وفي الوقت نفسه تظل إدانة تلك الممارسات دون المستوى؛ وكثيراً ما تكون استجابة المجتمع لهذه المشكلة غير كافية.

إن الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة تمكين المرأة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل توفير التمويل متناهي الصغر جنباً إلى جنب مع التدريب على المساواة بين الجنسين والمبادرات المجتمعية التي تعالج أوجه عدم المساواة بينهما وإتقان مهارات التواصل، هي استراتيجيات فعّالة إلى حد ما في مجال تقليل معدلات العنف الممارس ضد المرأة. بالإضافة إلى ضرورة تقوية التشريعات والقوانين الخاصة بحماية المرأة والقضاء على كافة أشكال العنف ضدها وتغليظ العقوبات الخاصة بذلك، وتحديد موارد خاصة في الموازنة العامة من أجل هذا الغرض. والأكثر أهمية من كل ذلك، هو تنظيم حملات توعية من أجل ترسيخ ثقافة مجتمعية رافضة لكافة أشكال العنف ضد المرأة، ومشجعة للنساء بشكل خاص على عدم السكوت على مرتكبي العنف أو القبول بإفلات مرتكبيه من العقاب.

النتائج:

- يشير التعريف العام للنسوية إلى أنها الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة، لا لأي سبب سوى كونها امرأة، في المجتمع الذي ينظم شئونه ويحدد أولوياته حسب رؤية

الرجل واهتماماته. وبذلك يمكن القول إن النسوية هي حركة تعمل على تغيير هذه الأوضاع لتحقيق المساواة الغائبة، وتنقسم النسوية لعدد من الموجات تميّزت كل منها بمجموعة من الأفكار والمسارات على المستوى العالمي.

- أن التيارات النسوية متعددة الأفكار، تسعى للتغيير الاجتماعي والثقافي، وتغيير بناء العلاقات بين الجنسين، وصولاً إلى المساواة المطلقة كهدف استراتيجي، وتتسم أفكارها بالتطرف والشذوذ، وتتبنى العداء والصراع بين الجنسين، وتهدف إلى تقديم قراءات جديدة للدين واللغة والتاريخ والثقافة.

- أن الخطابات النسوية في حاجة ماسة إلى إدراك الاختلافات الكثيرة بين نساء العالم وربط أوضاعهن بتحوّلات تاريخية مختلفة وظروف اجتماعية متباينة، ومن ثم تقديم خطاب بديل لا يقوم على التعميمات الثقافية التي يطرحها خطاب النسوية الغربية التي قد تكون مقيدة لا محررة لنساء الشرق الأوسط، إنما يؤسس على قيمة الثقافات المحلية التي قد تستوعب أو لا تستوعب أطوار التقدم الغربي.

- أن الحركة النسوية في مصر، هي أكثر حركات المرأة في العالم العربي اقترانا بالاستنارة والثقافة في مصر، بل هي مكوّن أساسي مدرج في كل مشروعات التمدين المصرية منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم. فقد اقترن بتحرر المرأة فكر الكثيرين من كبار المثقفين الرواد في مصر الحديثة.

- يوجد تواصل عبر أجيال الحركة النسوية المصرية من حيث المطالب المرفوعة وأدوات العمل النسوي، فكل موجة من موجات الحركة النسوية المصرية تحرص على الحفاظ على مكتسبات الأجيال السابقة والبناء عليها بما يجعلنا أمام مطالب نسوية سياسية واجتماعية منطلقة من واقع المجتمع المصري عامة وتاريخ النساء والنسويات خاصة.

- أن الوثيقة الدستورية في مصر عام ٢٠١٤ قدمت فرصاً حقيقية للقضاء على التمييز ضد النساء وتحفيز مشاركتهن سياسياً، وهو الأمر الذي كان محل نضال لحركات حقوقية ونسوية في مصر على مدار عقود حتى تتحقق تلك المطالبات في الدساتير المصرية المتعاقبة، ولكنها لا تعدّ، حتى الآن، إلا حبراً على ورق، ننتظر تطبيقه من خلال تشريعات تصدر قريباً وتدابير من الدولة تكفل هذه الحقوق.

- أن المرأة المصرية استطاعت الحصول على الكثير من الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما أنها أحرزت العديد من المكاسب السياسية التي ردت لها اعتبارها. ومما لا

شك فيه أن مصر حققت خلال الخمس سنوات الأخيرة إنجازات هامة على أرض الواقع من أجل تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين إيماناً بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في كافة المجالات، إلا أنه مازالت ثمة فجوة نوعية كبيرة لصالح الرجال بشأن نسب تمثيل النساء والرجال في مواقع اتخاذ القرار، سواء في السلطات الثلاثة: (التنفيذية - القضائية - التشريعية)، ويرجع ذلك للثقافة الذكورية السائدة في المجتمع التي تتسبب في تعرض النساء لأشكال مختلفة من التمييز والعنف في المجالين الخاص والعام، تحصر النساء في أدوار نمطية وتقليدية وتستبعدهن من المجال العام وتجعل دورهن الرئيسي داخل الأسرة.

التوصيات:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعّالة وضمان تكافؤ الفرص لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بكين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

- القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقا متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات والنفاذ إلى الخدمات المالية والموارد الطبيعية، والحصول على حقها في الميراث وفقا للقوانين الوطنية.

- ضمان حصول كل الفتيات على تعليم أساسي بجودة عالية، والقضاء على الفجوات بين الإناث والذكور في كافة مراحل التعليم ودعم حصول المرأة على التعليم الفني والتدريب.

- للتغلب على القيود التي تفرضها الأبعاد الثقافية على مشاركة المرأة المصرية وخصوصا في المجال العام، فلا مناص من العمل مع قطاعات أعرض من النساء في الريف وفي المجتمعات المهمشة، والتعامل بقوة وجسارة مع مشكلات الفقر والعنف والتمييز والممارسات الثقافية الجائرة، وتطوير آليات عمل مبدعة، وتشجيع المبادرات المحلية في المشروعات الصغيرة والإبداعات الثقافية للمرأة. فهناك حاجة ملحة إلى أن يأتي التغيير من أسفل، وأن يكون العمل الثقافي والاجتماعي النابع من القاعدة هو القوة الحقيقية الدافعة إلى التغيير المنشود.

الخاتمة:

إن الفرضية التي ننطلق منها تقوم على أن المجال العام الآمن يتيح للنساء الدفاع عن حقوقهن، وتحسين شروط مشاركتهن في البنية المجتمعية والاقتصادية القائمة. إلا أن إغلاق هذا المجال يعني بالضرورة ليس فقط أنه غير متاح، بل أيضا أنه غير آمن.

مازال طرح قضايا النساء يصطدم بعوائق وحواجز وعقبات وصعوبات في المجتمع المصري. وأقل ما يقال على هذا الصعيد إن تمثيل المرأة في الوظائف العامة والمجالس المنتخبة ليست مسائل سهلة على الإطلاق. إلا أن أكثر الأمور دقة وحساسية في هذا السياق، هي في واقع الأمر تلك التي تتعلق بالاعتداءات على النساء والعنف ضدهن والتحرش الجنسي. وتحتاج معالجة تلك القضايا إلى أكثر من مجرد الإرادة السياسية، وتتطلب تعميقا لسيادة القانون وإنفاذه، والتخلص مما يشوب المنظومة القانونية من عيوب تجعل من تلك الممارسات ممكنة، والأسوأ طبعاً أن تستمر من دون عقاب أو مساءلة. لكن علينا أن نذكر بأن هناك مكاسب تحققت بالفعل في السنوات الأخيرة، يجب أن نعزوها لجملة من الأسباب أهمها: انفتاحات نسبية في المجال العام وتأصيل العمل على بناء حركة نسوية قاعدية، بالإضافة إلى اتساع إطار النقاش سياسي الطابع حول القضايا المتعلقة بالنساء.

وعلى سبيل المثال، ينبغي الإقرار بتحقيق نجاحات مهمة في مواجهة العنف الجنسي ضد المرأة. وكان تعاضم الدور الذي تلعبه مجموعات نسوية شابة ومجموعات داخل الأحزاب السياسية تقوم بالدفع باتجاه الاهتمام بقضايا النساء والدفاع عنها، مما جعل العمل على فتح النقاش وإدراج سياسات أكثر حساسية تجاه هذه القضايا أكبر مما سبق. كما أننا نستحضر هنا نسقا مُتتاليا من المبادرات المعنية بقضايا التحرش والاعتداءات الجنسية وانتقالها من محافظة إلى أخرى، وظهرت على السطح مجموعات لم تكن معروفة في السابق وقامت بتشكيل غرف عمليات للتعامل مع حوادث التحرش الجنسي خلال التجمعات السياسية، التي ظهر دورها جليا منذ العام ٢٠١١.

وعلى الرغم من أننا نرى أن قضية العنف ضد المرأة هي قضية مجتمعية بالأساس، وأن صدور القوانين والإصلاح التشريعي وحده غير كافٍ دون تغيير مجتمعي، إلا أن صدور أحكام في قضايا العنف والتحرش الجنسي وتغيير التشريعات المرتبطة بالعنف ضد المرأة وإقرار بعض السياسات يساعد على وصم ذلك الفعل وينزع القبول المجتمعي عنه. إن المرأة مرآة المجتمع، فهي التي تعكس مدى تقدمه وتطوره ورفيحه، ويقدر مراعاة المجتمع لحقوقها ومساندتها والاهتمام بتعليمها يكون ارتقاؤه بأجياله. فحقوق المرأة ليست مجرد قضية إنسانية بل قضية وطنية ترتبط في مختلف المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ١- الأمم المتحدة، (١٩٩٥)، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤)، نيويورك، الولايات المتحدة.
- ٢- البنك الدولي، (٢٠١٨)، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، واشنطن، الولايات المتحدة.
- ٣- الجريدة الرسمية، (٢٠١٦)، العدد (٣٨) مكرر (ج)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٨)، مصر في أرقام ٢٠١٨، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٥- المجلس القومي للمرأة، (٢٠١٧)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (الرؤية ومحاور العمل)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- ٦- إلهام عيداروس وخلود جمعة، (٢٠١٤)، دليل الكوادر النسائية في الأحزاب الديمقراطية المصرية، نظرة للدراسات النسوية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٧- أماني قنديل، (٢٠٠٥)، مؤسسات المجتمع المدني (قياس الفاعلية ودراسة حالات)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٨- أمل كامل بيومي السبكي، (١٩٨٦)، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٩- أنهار نشرة غير دورية، (١٩٩٨)، العدد (٣)، ملتقى الهيئات لتنمية المرأة، القاهرة. جمهورية مصر العربية.
- ١٠- بث بارون، (١٩٩٩)، النهضة النسائية في مصر (الثقافة والمجتمع والصحافة)، ترجمة: لميس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ١١- بحري دلال، (٢٠١٤)، النظرية النسوية في التنمية، مجلة المفكر، العدد (١١)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- ١٢- جوديث تاكر، (٢٠٠٨)، نساء مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة: هالة كمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ١٣- خديجة العزيمي، (٢٠٠٥)، الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
- ١٤- سارة جامبل، (٢٠٠٢)، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة: أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ١٥- سلوى العمدة، (٢٠١٤)، قراءة في تاريخ النسوية الغربية ونظرياتها، مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر، المرأة (التجليات وآفاق المستقبل)، كلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، المملكة الأردنية الهاشمية.
- ١٦- سيمون دي بوفوار، (٢٠١٧)، الجنس الآخر (الوقائع والأساطير)، ترجمة: ندى حداد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- ١٧- صالح سليمان عبد العظيم، (٢٠١٤)، النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤١)، ملحق (١)، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- ١٨- عبد الواحد إسماعيل القاضي، (١٩٨٣)، حركة تحرير المرأة في مصر (دراسة علمية بمفهوم إسلامي)، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ١٩- عصمت محمد حوسو، (٢٠٠٩)، الجندر (الأبعاد الاجتماعية والثقافية)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢٠- كلثم الغانم، (٢٠١٢)، الأطر الفكرية والحدود النظرية للفكر النسوي العربي (نظرة تحليلية)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
- ٢١- لينا جزراوي، (٢٠١٨)، صورة الفلسفة النسوية في الفكر العربي المعاصر، دار الآن ناشرون وموزعون، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢٢- ليندا جين شيفرد، (٢٠٠٤)، أنثوية العلم (العلم من منظور الفلسفة النسوية)، ترجمة: يمنى طريف الخولي، كتاب عالم المعرفة، العدد (٣٠٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دولة الكويت.
- ٢٣- ماري ولستونكرافت (٢٠١٥)، دفاع عن حقوق المرأة، ترجمة: عبدالله فاضل وعلي صارم، الرحبة للنشر والتوزيع، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- ٢٤- مية الرحبي، (٢٠١٤)، النسوية (مفاهيم وقضايا)، الرحبة للنشر والتوزيع، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- ٢٥- هالة شكر الله وآخرون (١٩٩٨)، بحث المرأة في المنظمات الأهلية (حالة مصر)، مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٢٦- هالة كمال، (٢٠١٦)، لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٢٧- هدى شعراوي، (٢٠١٣)، مذكرات هدى شعراوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٢٨- هند زكي وداليا عبدالحميد، (٢٠١٦)، استباحة النساء في المجال العام، في: هالة النسوية والجنسانية، ترجمة: عابدة سيف الدولة، سلسلة ترجمات كمال وآية سامي (تحرير)،

نسوية، العدد (٧)، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- ٢٩- هند محمود وشيماء طنطاوي، (٢٠١٦)، الدليل للمبادرات النسوية، الإصدار الأول، نظرة للدراسات النسوية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٣٠- وحيد الدين خان، (١٩٩٤)، المرأة بين شريعة الإسلام والحضارة الغربية، ترجمة: سيد رئيس أحمد الندوي، مراجعة: ظفر الإسلام خان، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٣١- ويندي كيه كولمار وفرانسيس بارتكوفيسكي، (٢٠١٠)، النظرية النسوية (مقتطفات مختارة)، ترجمة: عماد إبراهيم، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٣٢- يمنى طريف الخولي، (٢٠١٨)، النسوية وفلسفة العلم، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Chafetz, Janet Saltzman,(1997), Feminist Theory and Sociology: of Underutilized Contributions for Mainstream Theory, Annual Review Sociology, Vol. (1), No. (23) University of Houston, United States of America.
- 2- Consalvo, Mia, (2012), Cyberfeminism, Encyclopedia of New Media, Sage Publications, Inc., New York, United States of America.
- 3- Khater, Akram and Nelson, (1988), Cynthia, Al-Harakah Al-Nisa'iyya (The Women's Movement and Political Participation in Egypt), Women's Studies International Forum, Vol. 2, No. 5, Amsterdam, Netherlands.
- 4- Talhami, Ghada Hashem, (1996), The Mobilization of Muslim Women in Egypt, University Press of Florida, United States of America.

5- United Nations, (1996), Report of the Fourth World Conference on Women (Beijing, 4-15 September 1995), New York, United States of America.

6- UNFPA CAPMAS and NCW, (2016), The Economic Cost of Gender Based Violence Survey Egypt 2015, Cairo, Egypt.

7- World Economic Forum, (2018), The Global Gender Gap Report (Insight Report), Geneva, Switzerland.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

١- أسامة إبراهيم، (٢٠١٨)، صوت المرأة ثورة، مؤسسة الإبداع الإعلامي وتنمية المجتمع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، متاح على:

[https://mediacreativity.org/article/2019/01/12/939/-](https://mediacreativity.org/article/2019/01/12/939/)

[%d8%a3%d8%b3%d8%a7%d9%85%d8%a9-](#)

[%d8%a7%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d9%87%d9%8a%d9%85-](#)

[%d9%8a%d9%83%d8%aa%d8%a8:-%d8%b5%d9%88%d8%aa-](#)

[%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a2%d8%a9-](#)

[%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9/-](#)

[%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa](#)

٢- الفاهم محمد، (٢٠١٥)، موجات النسوية، صحيفة الاتحاد، الملحق الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، متاح على:

<https://www.alittihad.ae/article/24787/2015/%D9%85%D9%88%D>

[8%AC%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%](#)

[-D9%88%D9%8A%D8%A9](#)

٣- المجلس القومي للمرأة، (٢٠١٢)، الالتزام باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) مصدره الإرادة الوطنية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، متاح على:

<https://ncw.gov.eg/ar/cedawarajustification/>

٤- أميمة سعودي، (٢٠١٩)، المرأة المصرية (مائة عام من الوطنية)، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، متاح على:

<http://www.sis.gov.eg/Story/184154/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-..-%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9?lang=ar>

٥- بسام حسن المسلماني، (٢٠١٤)، قراءة للمراحل التي مرت بها النسوية الغربية، موقع لها أون لاين، متاح على:

<http://www.lahaonline.com/articles/view/44915.htm>

٦- ثناء منير صادق، (د.ت)، الملامح الأساسية للحركة النسائية في مصر (الجزء الأول)، مجلة الفلق الإلكترونية، سلطنة عمان، متاح على:

<https://www.alfalq.com/?p=1509>

٧- دستور مصر، متاح على: <https://dostour.eg/2013/topics/basic-components/state-15-4/>

٨- سيدة محمود، (د.ت)، المجتمعات العربية من بكين إلى بكين، اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، القاهرة، جمهورية مصر العربية، متاح على:

<http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=476>

٩- عبدالرحمن صلاح عبدالعزيز مصطفى، (٢٠١٦)، أثر ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو على المشاركة السياسية للمرأة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، متاح على:

<https://democraticac.de/?p=38951>

١٠- فرانسيس فوكوياما، (٢٠١٩)، انتصار الهوية، ترجمة: علاء الدين أبو زينة، جريدة الغد، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على:

<https://alghad.com/%D8%B6%D8%AF->

[%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D9%8E%D9%84%D9%8A%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%B2%D9%85](#)

١١- فرناندو ريفيلو لاروتا، (٢٠١٥)، عدسات السايبورج (التكنولوجيا والتجسيد)، مطبوعة
اختيار غير الدورية، متاح على:

<file:///C:/Users/genius/Downloads/Documents/101.pdf>

١٢- مصطفى محمود وآخرون، (٢٠١٩)، المرأة تتصدر أولويات القطاع المصرفي و ه
بنوك تستهدفها، بوابة الوطن الإلكترونية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، متاح على:

<https://www.elwatannews.com/news/details/4101684>

١٣- مرصد المرأة المصرية، متاح على:

<http://www.enow.gov.eg/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

١٤- منى إمام، (٢٠١٩)، المرأة المصرية ٢٠١٩ (٦ نساء ساعدن في صناعة تاريخ
مصر)، بوابة أخبار اليوم، القاهرة، جمهورية مصر العربية، متاح على:

<https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2818519/1/%D8%A7%D9>

[%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-](#)

[2019--6%C2%A0%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-](#)

[%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D9%86-%D9%81%D9%8A-](#)

[%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-](#)

%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-

%D9%85%D8%B5%D8%B1

١٥- وزارة التضامن الاجتماعي، متاح على: <https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=10>

١٦- ويكي الجندر، نسوية راديكالية، متاح على:

<https://genderiyya.xyz/wiki/%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A>

%D8%A9_%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%83%D8

%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

١٧- ويكي الجندر، نسوية ماركسية، متاح على:

<https://genderiyya.xyz/wiki/%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A>

%D8%A9_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3%D9%

8A%D8%A9

١٨- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المرأة في مصر، متاح على:

<https://www.wikiwand.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1>

%D8%A3%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B

1

١٩- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، النسوية في مصر، متاح على:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%>

D9%88%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%

D8%B1

٢٠- ويكي مصدر، دستور مصر ١٩٧١، متاح على:

<https://ar.wikisource.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%>

88%D8%B1_%D9%85%D8%B5%D8%B1_1971

21- Rational Wiki, Radical feminism, Available on:

https://rationalwiki.org/wiki/Radical_feminism

22.– Wikipedia The Free Encyclopedia, Liberal Feminism, Available on:

https://en.wikipedia.org/wiki/Liberal_feminism